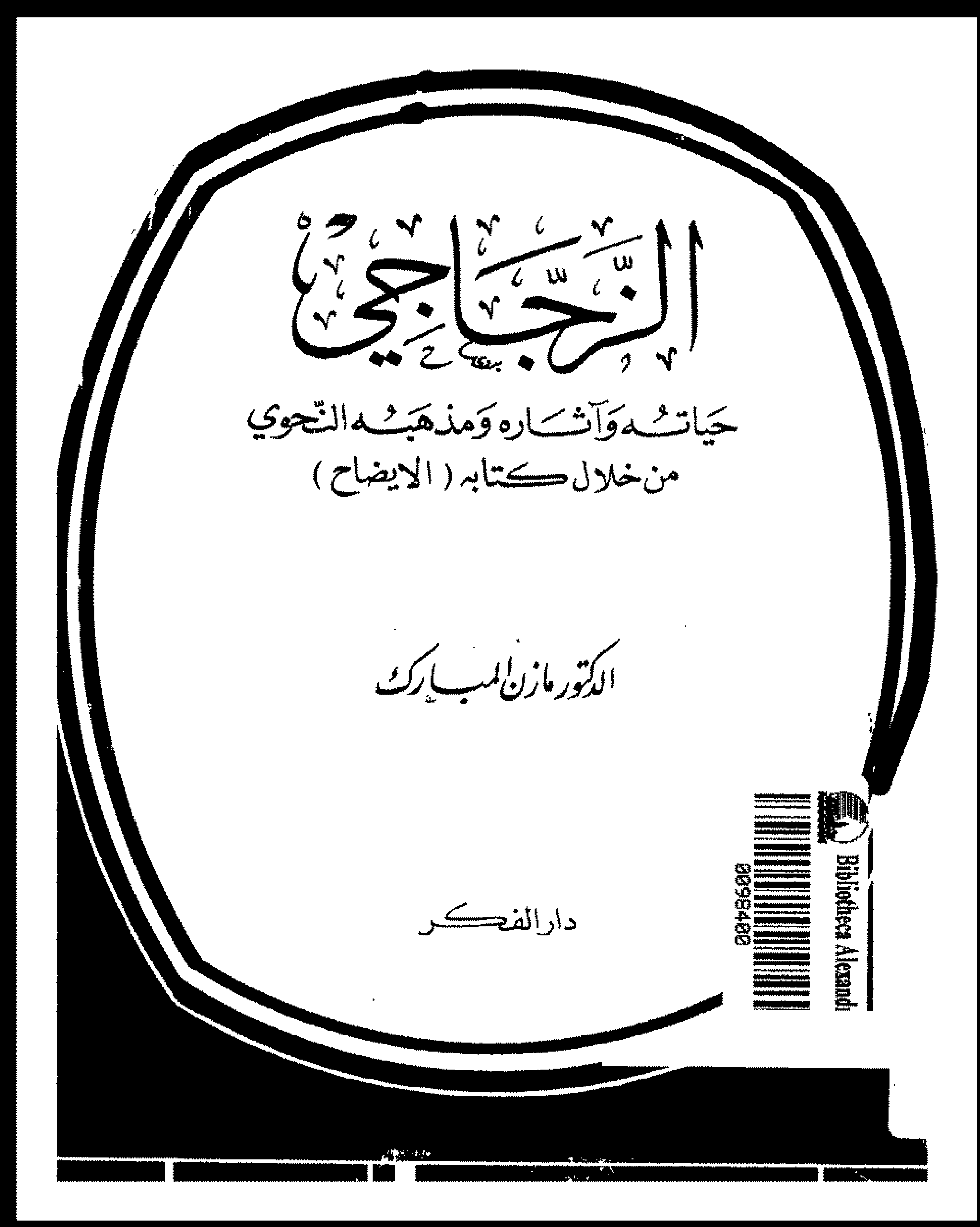


الزجاجي

حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه (الايضاح)

الدكتور مازن المبارك

دار الفكر

بسم الله الرحمن الرحيم

الزجاجي

حياته وآثاره ومذهبه النحوي

من خلال كتابه (الإيضاح)

الدكتور مازن المبارك

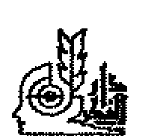
الزجاجي

حياته وآثاره ومذهبه النحوي
من خلال كتابه (الإيضاح)

١ ـ التراجم [illegible]

٢ ـ [illegible]

دار الفكر



الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م
ط ١ ١٩٦٠ م
(١٥٠٠ نسخة)

سورية - دمشق - شارع سعد الله الجابري - ص.ب (٩٦٢) - س.ت ٢٧٥٤
هاتف ٤١-٢١١ ، ٢١١١٦٦ - برقياً : فكر - تلكس Tx FKR 411745 Sy

الصف التصويري : على أجهزة C.T.T. السويسرية
الإفشاء (أوفست) : في المطبعة العلمية بدمشق

بسم الله الرحمن الرحيم

بين يدي البحث

تعود صلتي بأبي القاسم الزجاجي إلى سنوات قريبة اطلعت خلالها على بعض مؤلفاته فأعجبني فيها روحه وعلمه ، وتتبعت آثاره فزادتني إعجاباً به وتقديراً له ، ورأيت فيه علماً من أعلام القرن الرابع للهجرة ، ذلك القرن الذي بلغت الثقافة الإسلامية فيه مبلغاً رائعاً من الخصب والشمول ، وضرب الفكر الإسلامي فيه مثلاً رائعاً في الحيوية ووفرة الإنتاج ، وفي النضج وبعد الغور ... ورأيت في الزجاجي واحداً ممن كادوا يضيعون في غمرة الدويّ العظيم الذي خلّفه أمثال أبي علي الفارسي (٣٧٧ هـ) وتلميذه الفذ أبي الفتح بن جني (٣٩٢ هـ) .

وعدت إلى سيرة الزجاجي وآثاره ، فإذا هو من أكثر علماء عصره حيوية ونشاطاً في ميادين النحو واللغة والأدب ، وإذا هو صاحب الصوت المدوّي قبل أن يغلب على الأسماع صوت الفارسي وابن جني ، وإذا كتابه (الجمل) مطبّق بلاد المسلمين مشرقها ومغربها شهرة وانتشاراً ، حتى كان له في بلاد المغرب وحدها مئة وعشرون شرحاً ، وكان هو المعوّل عليه في علم العربية حتى ظهر (إيضاح) الفارسي و(لمع) ابن جني فأخملاه .

وكان مما قرّب الزجاجي إلى نفسي أنه يكتب النحو بأسلوب أدبي عذب ، وأن منهجه فيه قائم على تجنب الجدل النظري والتعليل الفلسفي ، وأنه يُعنى بتقريب النحو إلى أفهام الناس عامة ، وأفهام المبتدئين خاصة . وأنه ـ قبل ذلك كله ـ يمثل حلقة من حلقات تاريخنا النحوي ..... فرأيت أن أعود إلى هذا العالم

أنشر سيرته على الناس ، وأحقق ماأستطيع من آثاره ، لأحيي مذهباً نحوياً أراه يمثله ، ولأجلو حلقة في تاريخ النحو العربي وصلته بالفقه والمنطق والكلام ، وأثر هذه العلوم في مناهج النحو وأصوله .

ورغبة في عدم إعادة الحديث المفصّل عن حياة الزجاجي وآثاره في كل كتاب سأخرجه له ، فقد رأيت أن أنشر حياته وآثاره في بحث مستقلّ هو هذا الذي أضعه اليوم بين أيدي القرّاء على أنه الخطوة الأولى في إحياء مكتبة الزجاجي . والله أسأل أن يمدّني بالعون والتأييد .

القاهرة رمضان ١٣٧٨ هـ

آذار (مارس) ١٩٥٩ م

مازن المبارك

- ١ -

حياة الزجاجي

نسبه :

هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ، يقف نسبه عند أبيه ، فلا يذكر أحد شيئاً عنه بعد ذلك على كثرة الذين ترجموا له ، ولعل لأصله الفارسي أثراً في ذلك ، إذ لو كان عربياً لما ضاع عنا نسبه ، نظراً لما عرف عن العرب من العناية بالأنساب ، وعلى كلٍ فإن ضياع معالم النسب أمر نلاحظه عند كثير ممن لم يَشْهرهم نسبهم ، أو ترفعهم أسرهم ، وإنما سَمَوا بأنفسهم وشَهَرتهم أعمالهم . والزجاجي واحد من هؤلاء ، حتى إنه لم ينسب إلى أسرته ، وإنما نسب إلى أستاذه إبراهيم بن السريّ الزجاج فعُرف به .

ولد أبو القاسم بنهاوند - جنوبي همذان - وقيل في الصَيْمَرة ، وهي في جنوبي همذان أيضاً ، ولذلك نسبوه إلى نهاوند ، قال ابن خلكان : « هو البغدادي داراً ونشأة ، النهاوندي أصلاً ومولداً »[1] . ونسبوه إلى الصيمرة كما ذكر السيوطي[2] ، وجمع القفطيّ النسبتين فقال « هو نهاوندي من أهل الصيمرة »[3] .

نشأته :

وتدلّ سيرة الزجاجي على أنه كان محباً للعلم ، يكثر السعي والرحلة في سبيله ، فقد غادر مسقط رأسه إلى العراق ، واستقرّ في بغداد ونشأ فيها ، ثم

---

(١) وفيات الأعيان ١/٢٤٩ .

(٢) بغية الوعاة ٢٩٧ .

(٣) إنباه الرواة ٢/١٦٠ .

غادرها إلى الشام ، فأقام مدة بحلب ، وانتقل بعد ذلك إلى دمشق ، فدّرس فيها وأفاد ، وقيل إنه خرج بعد ذلك إلى طبرية ومات فيها .

وكانت حياة أبي القاسم حركة دائمة ، وعلماً متصلاً ، فهو - حيثما يقم - تلميذ متطلّع مستفيد ، أو معلّم يجلس للدرس والإملاء ، وذلك ماتؤيده صلته الشديدة المستمرة بشيوخه وتلاميذه .

وأجمع الذين تحدثوا عن الزجاجيّ أنه كان ورعاً تقيًّا ، وقالوا في تأليفه كتاب الجمل : إنه ألفّه بمكة ، وكان لا يضع باباً منه ، أو مسألة من مسائله ، إلا وهو على طهارة ، فإذا انتهى من وضعه طاف به حول الكعبة أسبوعاً[١] يدعو الله أن ينفع به ... وذكر بعضهم أنه كان متشيّعاً وكان محبًّا للنظافة معنيّاً بهيئته ، حسن الشارة مليح البزّة »[٢] .

وكان ثقة ، يؤخذ عنه الحديث ، ويتردّد اسمه في الأسانيد . قال الحافظ ابن عساكر « وحدّث عن جماعة وأسند حديثاً كثيراً »[٣] . وروى ابن عساكر أخباراً كثيرة كان للزجاجي في أسانيدها نصيب كبير[٤] .

وفاته :

وأما وفاته فكانت على الأرجح في سنة ٣٣٧ هـ في طبرية . وكان أبو بكر الزبيدي[٥] أقدم من ذكر هذا التاريخ ممن ترجموا للزجاجي ، ورجحه ابن خلكان وقال هو الأصح[٦] . وزعم ابن تغري بردي أن وفاته كانت في سنة ٣٣٩[٧] . وتردّد

---

(١) أي سبع مرّات .
(٢) مخطوطة إشارة التعيين . الورقة ٢٦ .
(٣) تاريخ ابن عساكر ٤٣٢/٩ .
(٤) المصدر السابق ٤٣٢/٩ .
(٥) طبقات النحويين واللغويين ١٢٩ .
(٦) وفيات الأعيان ٢٨٩/١ .
(٧) النجوم الزاهرة ٣٠٢/٣ .

ابن الأثير بين هذين التاريخين[1] ، وجزم القفطي[2] وابن العماد الحنبلي[3] وابن شاكر الكتبي[4] واليمني[5] أن وفاته كانت في سنة ٣٤٠ هـ ، وأيدهم في ذلك ابن عساكر فقال : « أخبرنا أبو محمد بن الأكفاني : أخبرنا عبد العزيز بن أحمد قال : توفي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي النحوي بطبرية في شهر رمضان من سنة أربعين وثلاثمائة » ثم قال « ورأيت في كتاب عتيق : مات أبو القاسم الزجاجي بالشام بطبرية في رجب سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة . قال ابن الأكفاني : وهو خطأ »[6] .

وهكذا ينحصر اختلافهم في تاريخ وفاته بين سنتي ٣٣٧ و٣٤٠ هـ ، وهو أمر يسير لا يترتب عليه شيء ذو بال ، وأيًّا كانت سنة وفاة الزجاجي فقد عاصر من خلفاء العباسيين المقتدر وابن المعتز والقاهر بالله والراضي والمتقي والمستكفي ، ومات في خلافة المطيع ، حين كانت مقاليد الحكم بيد بني بويه .

شيوخه :

حب الزجاجي للعلم جعله يكثر الأخذ عن شيوخ العلم وأربابه ، حتى بلغ الذين أخذ عنهم عشرين أستاذاً ، وكأنه أحب أن يجمع ما يستطيع من ثقافة عصره ، فما نزل بلداً إلا لقي شيوخه وأخذ عنهم ولو كانوا ذوي آراء متعددة ومذاهب مختلفة ، وكان أثر هذا الاختلاف والتعدد جلياً واضحاً في ثقافته وآرائه .

---

(١) الكامل ١٩٤/٨ .
(٢) إنباه الرواة ١٦٠/٢ .
(٣) شذرات الذهب ٣٥٧/٢ .
(٤) عيون التواريخ .
(٥) إشارة التعيين .
(٦) تاريخ ابن عساكر ٤٣٢/٩ .

في طليعة أساتيذه من غير شك ذلك الأستاذ الذي لازمه حتى نسب إليه وعرف به وهو أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ بن سهل الزجاج المتوفى سنة ٣١١ ، وقد عدّه الزجاجي في مقدمة الذين ذكرهم من شيوخه حين تحدث عنهم فقال :

« فمن العلماء الذين لقيتهم وقرأت عليهم شيخنا أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجّاج رحمه الله ، وأبو جعفر محمد بن رستم الطبري غلام أبي عثمان المازنيّ ، وأبو الحسن ابن كيسان ، وأبو بكر أحمد بن الحسين بن العبّاس المعروف بابن شقير ، وأبو بكر محمد بن أحمد بن منصور المعروف بابن الخيّاط ، وأبو بكر ابن السرّاج ، وأبو الحسن علي بن سليمان الأخفش » .

ثم قال « .... وأبو بكر ابن الأنباري ، وأبو موسى المعروف بالحامض وكان الأغلب عليه علم اللغة إلا أنا قد أخذنا عنه حكايات يسيرة ، وأبو الفضل الملقّب بزبيل وأبو محمد عبد الملك بن مالك الضرير ، وغير هؤلاء ممن لم يُشهر من الكوفيين »[1] .

وذكر الذين تحدثوا عن الزجاجيّ أنه أخذ عن علماء آخرين ، وكان ممّن أخذ عنهم أبو عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة المعروف بنفطويه المتوفى سنة ٣٢٣ ، وأبو بكر محمد بن الحسن بن دريد المتوفى سنة ٣٢١ ، وأبو عبد الله محمد بن العباس اليزيدي المتوّفى سنة ٣١٦ ، وأبو بكر محمد بن يحيي الصولي المتوفى سنة ٣٣٥ هـ ، وأبو عبد الرحمن عبد الله بن هانىء النيسابوري ، وأبو العلاء أحمد بن عبيد الله ابن الحسن بن شقير البغدادي ، وأبو جعفر أحمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة المتوفى سنة ٣٢٢ هـ ، وأبو العباس أحمد بن عبيد الله بن عمّار الثقفي المتوفى سنة ٣١٤ هـ ، وأبو القاسم جعفر بن قدامة الكاتب المتوفى سنة ٣١٩ هـ .

وزاد ابن عساكر على هؤلاء أستاذين آخرين ، هما أبو عبد الله الحسين بن

---

(١) الإيضاح : ٧٨

محمد الرازي ، وأبو علي الحسن بن علي العتري[1] .

هؤلاء هم الأعلام الذين أخذ الزجاجي عنهم وتخرّج بهم ، ولا بدّ من الإشارة إلى أنه كان منهم البصريون كما كان منهم الكوفيون ، وكان لذلك آثار ظهرت في آراء الزجاجي ومؤلفاته كما سنرى .

تلامذته :

وأما تلامذته فمنهم من أخذ عنه مباشرة ، ومنهم من انتفع بكتبه ، وقد كان يحب أن ينفع الله الناس بعمله فما يؤلف حتى يطّهر أو يطوف ويدعو . وكان ممن أخذ عنه محمد بن سابقة النحويّ ، وعبد الرحمن بن محمد بن أبي نصر ، وعبد الرحمن ابن عمر بن نصر ، وأحمد بن محمد بن سلامة (أو سلمة) الدمشقيُّون ، وأبو الحسن علي بن محمد بن إسماعيل بن محمد التميميّ الأنطاكيّ ، وهو الذي روى عنه كتابه (مختصر الزاهر)[2] ، وذكر ابن عساكر أن ممن حدّث عن الزجاجي أيضاً أبا يعقوب إسحاق بن أحمد الطائي[3] .

ونلاحظ أن أكثر تلامذة الزجاجي كانوا من دمشق ، ولعل سبب ذلك أنه أقام في دمشق أكثر مما أقام في غيرها ، وفيها حدّث وأملى وألّف . قال محقق كتاب الجمل : « ثم سكن دمشق وطبرية وأبلة فأملى وحدّث ولا سيا بدمشق »[4] وقال القفطي : « وانتقل إلى الشام فأقام بحلب مدة ، ثم انتقل إلى دمشق فأقام بها وصنّف »[5] وكذلك ذكر ابن عساكر[6] والسيوطي[7] . وجاء في (إشارة

(١) تاريخ دمشق ٣٤٢/٩ .
(٢) فهرسة ابن خير ٣٤٣ .
(٣) ابن عساكر ٤٠٥/٢ .
(٤) مقدمة الجمل
(٥) الإنباه ١٦٠/٢ .
(٦) تاريخ دمشق ٤٣٢/٩ .
(٧) البغية ٢٩٧ .

التعيين)[1] أنه كان يدرّس بجامع دمشق .

وأما الذين انتفعوا بتآليفه فقد شاع على الألسن أنهم كثيرون ، وكأن المؤلفين لمّا سمعوا خبر ورعه وتقاه ودعائه أن ينفع الله الناس بعلمه وقعوا تحت تأثيره ، وتناقلوا خبر النفع بكتبه حتى إنّه مامن أحد منهم ذكر كتاب الجمل للزجاجي إلا وصفه بالبركة والنفع العميم .

قال ابن خلكان « وكتابه الجمل من الكتب المباركة لم يشتغل به أحد إلا وانتفع به » ثم قال ـ وكأنه يعلّل ـ « ويقال إنه صنّفه بمكة حرسها الله تعالى وكان إذا فرغ من باب طاف به أسبوعاً ودعا الله تعالى أن يغفر له وأن ينفع به قارئه »[2] .

وقال اليافعي : « وسكن دمشق ، وانتفع به الناس ، وانتفع بكتابه خلق لايحصون » ثم ذكر ماذكره ابن خلكان من أمر الطواف والدعاء ، ووصف كتاب الجمل بالوضوح ، وأنه مبارك مااشتغل به أحد إلا انتفع ، وأن نفعه عمَّ بلاد الإسلام[3] .

وقال صاحب كشف الظنون في معرض حديثه عن كتاب الجمل « وهو كتاب نافع ومفيد » .

وجاء في شذرات الذهب أنه « انتفع بكتابه خلق لايحصون ... »[4] . وجاء في الإنباه مايوضّح هذا الربط بين دعاء الرجل وانتفاع الناس بعلمه ، إذ روى القفطي الخبر الآتي « وسمعت من لفظ الشيخ أبي البقاء صالح بن عادي العذري

(١) إشارة التعيين و٢٦ .
(٢) وفيات ٣٨٩/١ .
(٣) مرآة الجنان ٣٣٢/٢ .
(٤) الشذرات ٣٥٧/٢ .

الأغماطي النحوي نزيل قفط أنَّ الزجاجي ـ رحمه الله ـ صنف الجمل بمكة حماها الله ، وكان إذا فرغ من باب طاف به أسبوعاً ، ودعا الله أن يغفر له ، وأن ينفع به قارئه ؛ ولهذا انتفع به الطلبة .... »[1] .

ثقافته :

لقد كانت ثقافة الزجاجي ثقافة عالم عاش في أواخر القرن الهجري الثالث ، وأدرك أربعين سنة من القرن الرابع ، هذا القرن الذي حفل بنتاج خصب للعقلية الإسلامية في أوج نضجها ورقيها ، فعاصر الأخفش علي بن سليمان ، والزجاج ، وابن السرّاج ، وابن الأنباري ، والسيرافي ، وابن دريد ، وغيرهم ، وكان واحداً منهم ، بل من أكثرهم نشاطاً في العلم والتأليف .

وتظهر لنا سعة ثقافته في مؤلفاته الكثيرة ، وما تتصف به من عمق وتنوّع ، وكأنه جمع في نفسه ما تفرّق عند شيوخه من فنون العلوم ؛ فقد كان منهم من اتسع أفقه في النحو كالأخفش علي بن سليمان وابن الخياط وابن شقير وابن كيسان ؛ فكان الزجاجي مثلهم في سعة العلم بالنحو وما يتصل به من اختلاف المذاهب وتشعب الآراء . وكان منهم من غلب عليه علم اللغة كابن دريد وأبي موسى الحامض ، فكان الزجاجي كذلك لغوياً كما هو في أماليه .

ونرى الزجاجي إذا تعرّض للنقد ناقداً بصيراً بمواطن الضعف ، عارفاً بمحاسن التأليف ، فهو يكره الجمع والتقليد ، ويحب الإبداع والابتكار ، والوضوح والسلامة من الخطأ ، ويقدّر تعب المؤلف وجهده ... ويتّضح هذا في نقده للمفضّل صاحب كتاب (الفاخر) ولابن الأنباري صاحب (الزاهر) حين أتى على ذكر هذين الكتابين في مقدمة (مختصر الزاهر)[1] .

---

(١) الإنباه ٢/١٦١

(٢) ص ٣٣ من هذا البحث .

وقد اشتهر الزجاجي بكثرة تآليفه حتى عرف بصاحب التصانيف[1] ، وكانت تصانيفه متنوّعة الموضوعات ؛ ففيها النحو والصرف ، وحروف الهجاء والمعاني ، والقوافي ، والشعر ، واللغة ، والأدب ، وسيأتي الحديث عن هذه الآثار مفصلاً فيما بعد .

ولم تكن ثقافة أبي القاسم عربية فحسب ، إذ كان عارفاً لبعض اللغات الأخرى ، وقد ذكر ذلك دون أن يصرّح بهذه اللغات أو يعيّنها ، فقال في معرض حديثه عن أقسام الكلام وكونها لا تخرج عن اسم وفعل وحرف : « وقد اعتبرنا ذلك في عدّة لغات عرفناها سوى العربية فوجدناه كذلك . »[2] . وكم كنا نودّ لو أنه عيّن هذه اللغات أو لجأ في خلال حديثه عن العربية إلى شيء من الموازنة بينها فكانت تكون معرفته لغير العربية أعود بالنفع والفائدة .

ولا بد لنا ونحن بصدد تقويم ثقافة الزجاجي من وقفة قصيرة عند رأي أبي علي الفارسي الذي نُقل عنه أنه قال : « لو سمع الزجاجي كلامنا في النحو لاستحيا أن يتكلمَ فيه »[3] .

لم ينقل هذا القول أحد ممن عاصر الرجلين وترجم لهما كالزبيدي وابن النديم ! وإنما نقله المتأخرون كابن الأنباري (٥٧٧ هـ) والقفطي (٦٤٦ هـ) ! ومع ذلك فإذا صحَّ صدور هذا القول عن الفارسي ـ وما أراه غريباً عنه ـ فيجب أن نعرف دوافعه ونتبين مدى الحق فيه .

لقد كان الفارسي أستاذ عصره ، ومتقدّم أهل الصنعة في زمانه ، وأنحى من جاء بعد سيبويه ، ولم يكن الزجاجي نداً له على الرغم من من أن ابن الأنباري

---

(١) شذرات الذهب ٢/٣٥٧

(٢) الايضاح ٦

(٣) نزهة الألبا ٢٧٩ . وإنباه الرواة ٢/١٦٠

يعدّه في طبقته . إلا أن تأخر الزجاجي عن مرتبة الفارسي لا يسوّغ هذا الإزراء به والطعن عليه ، فكتب الرجل شاهدة بعلمه ، وأقوال العلماء فيه وإقبالهم على آثاره دليل على مكانته وفضله . وما أظن رأي الفارسي فيه إلا من قبيل عداوة الصنعة ، والطعن على أهلها ، والحرص على مكان الصدارة فيها ، وقد اعتاد الفارسي أن يطلق مثل هذا القول في زملائه ونظرائه ، وقد قال ما يشبهه في أبي الحسن الرمّاني ؛ حين زعم أنه إن كان النحو ما عند الرمّاني فليس عنده منه شيء ، وإن كان النحو ما عند الفارسي فليس عند الرمّاني منه شيء . وذكرت عنه أقوال ينال بها من ابن الخياط وابن خالويه والسيرافي ... وغيرهم[1] ، ونستطيع أن نضيف إلى هذا العامل النفسي عاملاً آخر هو أن أبا علي كان يحب سيبويه ، ويعجب به ، ويتعصّب له ، والزجاجي لم يكن ـ على إعجابه بسيبويه وانتصاره له ـ ليقبل كل آرائه ، بل لقد مال عن بعضها وقال بخلافه[2] ، أفيغضي الفارسي عيناً عن هذا الرجل يتطاول على مقام سيبويه ؟

وقد أورث الفارسي حبه لسيبويه وتعصبه له تلاميذه من بعده ؛ فكان ابن جني كثير الإعجاب بسيبويه ، شديد الحماسة له ، عنيفاً في الذّود عنه ، وقد ظهر هذا العنف حين ردّ على المبرد لأنه تعقب على سيبويه فعدّه واهماً ، بل جعل المغالطة في آراء سيبويه عادة سار عليها المبرّد[3] (!) على حين نجد الزجاجي في كثير من الأحيان معجباً بالمبرد ، ينتصر له ، ويفخر بابتكار الحجج لتأييده وتثبيت رأيه[4] . ثم إن الزجاجي تلميذ الزجاج ، والزجاج تلميذ المبرّد المقدّم ، وهو الذي أحبه ، وتعصب له ، وهجر شيخه ثعلباً لأجله ، بل ألّف في الرد

---

(١) انظر رسالة الفارسي إلى سيف الدولة الحمداني في معجم الأدباء ٢٥٧/٧

(٢) انظر مثلاً باب الصفة المشبهة في كتاب الجمل .

(٣) انظر سر صناعة الإعراب ٢١١

(٤) انظر باب معرفة حد الاسم والفعل والحرف في كتاب الإيضاح .

عليه ، أفلا يعقل في طباع البشر أن يكون إعجاب الزجاجي بأستاذه وانتصاره لشيخ أستاذه سبباً في سخط الساخطين على الأستاذ وشيخه ؟

مهما يكن من أمر ، وسواء كان الفارسي مخلصاً في رأيه أو غير مخلص فقد كان هذا الرأي مجانباً للحق بعيداً عن الصواب .

مذهبه النحويّ :

لم يكن الزجاجي غريباً في العصر الذي عاش فيه ، ولا بعيداً عن جوّ البيئة التي نشأ فيها ، وإنما كان ابن عصره وبيئته . أما العصر الذي عاش فيه فقد كان يتميّز بفتور حدّة التعصب المذهبي في النحو . وأما بيئته فقد قامت فيها طبقة جديدة من العلماء جمعتها مساجد بغداد ، وحلقات العلم فيها ، ووصل إليها علم البصرة والكوفة ، فإذا هي لا تميل إلى قول إحداها كل الميل ، ولكنها تأخذ من كل من القولين بطرف مع شيء من التفاوت في مقدار ما تأخذ .

والزجاجي واحد من هؤلاء الذين تلقّوا علم البصرة والكوفة ، وبسطوا أقوال علماء المذهبين جميعاً منتخبين منها ما يرون أنه الحق ، وكان بعد ذلك أميل إلى البصريين في آرائه وأحكامه .

وليس غريباً أن يكون الزجاجي بغدادي النزعة مع ميله إلى الأخذ بأقوال البصريين ، ولا عجب في أن يحيط علماً بالمذهبين البصري والكوفي ، وأن يعتدل بينهما فلا يتعصب لأحدهما ، فقد كان معظم شيوخه كذلك ؛ فأستاذه الأخفش كان قد قرأ على ثعلب كما قرأ على المبرد[1] ، وأستاذه ابن الخيّاط كان يخلط المذهبين ، ويمزج نحو البصريين بنحو الكوفيين[2] ، وكذلك كان أستاذه ابن شقير

(١) معجم الأدباء ٢٤٦/١٣

(٢) نزهة الألبا ٢١٢ ، والفهرست ١٢١

الذي خلط علم البصريين بعلم الكوفيين[1] ، وابن كيسان الذي كان بصرياً كوفياً يحفظ القولين ويعرف المذهبين وقد أخذ عن ثعلب والمبرد[2] ، وكان قيّماً بمذهب البصريين والكوفيين[3] . وأبو بكر ابن السرّاج الذي أخذ عن المبرّد وإليه آلت رياسة النحو بعده ، ولكنه عوّل على مسائل الأخفش والكوفيين ، وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة[4] . بل ندع هؤلاء وننظر في سيرة الزجاج نفسه وهو الذي كان أبو القاسم شديد الصلة به ، كثير الملازمة له ، ألم يكن من تلامذة ثعلب ثم غدا بعد ذلك بصرياً من أبرع أصحاب المبرّد ؟ قال الزبيدي: « لما قتل المتوكل بسرّ من رأى ، رحل المبرد إلى بغداد ، فقدم بلداً لا عهد له بأهله ، فاختلّ وأدركته الحاجة ، فتوخّى شهود صلاة الجمعة ، فلما قضيت الصلاة أقبل على بعض من حضره وسأله أن يفاتحه السؤال ، ليتسبّب له القول ، فلم يكن عند من حضره علم ، فلما رأى ذلك رفع صوته وطفق يفسّر ، يوهم بذلك أنه قد سُئل ، فصارت حوله حَلْقَة ، وأبو العباس يصل في ذلك كلامه ، فتشوّف أبو العباس أحمد بن يحيى إلى الحلقة ، وكان كثيراً ما يرد الجامع قوم خراسانيون من ذوي النظر ، فيتكلمون ويجتمع الناس حولهم ، فإذا بصُر بهم ثعلب أرسل من تلاميذه من يفاتشهم ، فإذا انقطعوا عن الجواب انفضّ الناس عنهم . فلما نظر ثعلب إلى من حول أبي العباس أمر إبراهيم بن السري الزجاج وابن الحائك بالنهوض ، وقال لهما : فضّا حلقة هذا الرجل ، ونهض معهما من حضر من أصحابه ، فلما صارا بين يديه قال له إبراهيم بن السريّ : أتأذن ـ أعزّك الله ـ في المفاتشة ؟ فقال له أبو العباس : سل عمّا أحببت . فسأله عن مسألة فأجابه فيها بجواب أقنعه ، فنظر الزجّاج في وجوه أصحابه متعجّباً من تجويد أبي العباس للجواب . فلما انقضى

(١) أخبار النحويين البصريين ١٠٩
(٢) طبقات الزبيدي ١٧٠
(٣) نزهة الألبا ٣٠١
(٤) نزهة الألبا ٣١٣ ، ومعجم الأدباء ١٩٧/٨

ذلك قال له أبو العباس : أقنعت بالجواب ؟ فقال : نعم . قال : فإن قال لك قائل في جوابنا هذا كذا ، ما أنت راجع إليه ؟ وجعل أبو العباس يوهي جواب المسألة ويفسده ويعتلّ فيه ، فبقي إبراهيم سادراً لا يُحير جواباً ، ثم قال : إن رأى الشيخ ـ أعزّه الله ـ أن يقول في ذلك ؟ فقال أبو العباس فإن القول على نحو كذا ... فصحّح الجواب الأول وأوهى ما كان أفسده به ، فبقي الزجّاج مبهوتاً ، ثم قال في نفسه قد يجوز أن يتقدّم له حفظ هذه المسألة واتفاق القول فيها ثم يتفق أن أسأله عنها . فأورد عليه مسألة ثانية ، ففعل أبو العباس فيها بنحو فعله في الأولى حتى والى بين أربع عشرة مسألة ؛ يجيب عن كل واحدة منها بما يقنع ، ثم يفسد الجواب ، ثم يعود إلى تصحيح القول الأول . فلما رأى ذلك إبراهيم بن السرّي قال لأصحابه : عودوا إلى الشيخ ، فلست مفارقاً هذا الرجل ، ولا بدّ لي من ملازمته ، فعاتبه أصحابه وقالوا : تأخذ عن مجهول لا تعرف اسمه ، وتدع من قد شُهر علمه وانتشر في الآفاق ذكره ؟ فقال لهم : لست أقول بالذكر والخمول ولكني أقول بالعلم والنظر . فلزم أبا العباس ، وسأله عن حاله ، فأعلمه برغبته في النظر وأنه قد حبس نفسه على ذلك إلا ما يشغله من صناعة الزُّجاج في كل خمسة أيام من الشهر ، فيتقوّت بذلك الشهر كله . ثم أجرى عليه في الشهر ثلاثين درهماً ، وأمره أبو العباس باطّراح كتب الكوفيين . ولم يزل ملازماً له . وآخذاً عنه حتى برع من بين أصحابه »[1] .

على أن هذا لا يعني أن شيوخ الزجاجي كلهم كانوا بين البصريين والكوفيين ، وإنما كان بعضهم ذا مذهب أو اتجاه واضح ، كابن الأنباريّ الذي كان كوفياً ، بل « أحفظ من تقدم من الكوفيين[2] وأعلم الناس بنحوهم[3] ، وشديد الولاء لمذهبهم » حتى إنه تعصّب ضد ابن كيسان ، لأن هذا خلط بين المذهبين .

---

(١) طبقات الزبيدي ١١٨

(٢) المصدر السابق ١٧١

(٣) معجم الأدباء ٣٠٦/٨

وكأبي موسى الحامض الذي كان يتعصّب على البصريين مع أنه خلط القولين[1] على عكس ابن كيسان الذي كان ميله إلى مذهب البصريين أكثر[2] .

فجلّ شيوخ الزجاجي إذاً ممن خلط المذهبين ، وإن كان لبعضهم ميل إلى آراء البصريين أو الكوفيين . وهو لا يختلف عن هؤلاء الأساتيذ الأحرار الذين لم تستعبدهم أقوال فئة معينة من النحاة ، وإنما كانوا يطّلعون على القولين ، ويختارون من المذهبين .

لقد كان الزجاجي مستقلّ الشخصية حرّ الفكر لا هو بالبصريّ المحض ، ولا بالكوفي المحض ؛ يرى الرأي فلا يخشى أن يخالف فيه من سبقه كوفياً كان أو بصرياً . وقد يذكر الرأيين ثم ينعت أحدهما بما يدلّ على تأييده للثاني ؛ كأن يقول : « وإن قلت كذا كان قبيحاً . وأهل البصرة لا يجيزونه »[3] . أو يقول بعد ذكر رأيه : « هذا هو الوجه الجيّد »[4] . وقد يعرض لأكثر من رأي واحد ، فيصنّف الآراء تصنيفاً يسير فيه بحسب القوة والضعف في رأيه ، كأن يقول : « الأجود في هذا الباب كذا ، وبعد ذلك كذا .... ودون ذلك كلّه كذا .. »[5] .

وأما إذا أردنا أن نتعرّف مذهب الزجاجي النحوي من خلال استعماله للمصطلحات ـ وقد كان لكل من البصريين والكوفيين مصطلحاتهم ـ فإننا نجده العالم العدْل الذي لا تهمّه الأسماء ، بل يهمّه أن يوضح مراده ، ويُدني المعنى من الفهم ، فنراه يستعمل الأسماء المختلفة للمسمّى الواحد ، كقوله : « الفصل ويسمّيه الكوفيون العماد »[6] . ونراه يصرّح بتغيير ألفاظ الذين يحكي عنهم فيقول : « وإنما

---

(١) بغية الوعاة ٣٦٢

(٢) طبقات الزبيدي ١٧٠

(٣) الجمل ١٥٠ .

(٤) الجمل ١٦٩ .

(٥) الجمل ٢١٨ .

(٦) الجمل ١٥٢ .

نذكر هذه الأجوبة عن الكوفيين ... إلا أن العبارة عن ذلك بغير ألفاظهم » .
وهو لا يفعل ذلك تعصّباً ضدّهم ، بل رغبةً منه في التوضيح كما يقول ، لأنه « لو تكلّفنا حكاية ألفاظهم بأعيانها ، لكان في نقل ذلك مشقّة علينا من غير زيادة في الفائدة ، بل لعلّ أكثر ألفاظهم لا يفهمها من لم ينظر في كتبهم »[1] .

الخلاصة إذاً أن الزجاجي كان كأكثر شيوخه الذين لم يكونوا بصريين خلّصاً ولا كوفيين خلّصاً ، وإنما كانوا ذوي نزعة تجديدية ، تمزج بين نحوي البصرة والكوفة ، وتأخذ من محاسنها ، تاركةً العصبية المذهبية جانباً ، فلم تكن ثقافتهم النحوية بصرية محضاً ، ولا كوفية محضاً ، وإنما كانت مزاجاً من الثقافتين وانتقاءً من المذهبين ، وإن كان أخذها من أحدهما يتفاوت قوةً وضعفاً ، وكثرة وقلة .

هذا التفاوت في الميل إلى أحد المذهبين ، كان عند الزجاجي إلى جانب البصرة ، فعلى الرغم من أن معظم أساتيذه كانوا على صلة وثيقة بنحو الكوفة ، ومذهب علمائها ، وأنهم أخذوا عن ثعلب ، وكان منهم ابن الأنباري والحامض الكوفيان ، فقد ظهر ميل أبي القاسم إلى البصريين حين عدّ نفسه منهم فقال : « أصحابنا البصريون »[2] ؛ وقال : « وليست هذه المسألة مسطرة لأصحابنا في شيء من كتبهم البتة ، وهي مسطّرة في كتب الكوفيين »[3] . وظهر ميله هذا حين كان يؤيد رأيهم كما في قوله عن الزاهر : « ووجدت فيه أيضاً مواضع من النحو وعلله ومن التصاريف على مذهب الكوفيين ، فذكرتها على مذهب البصريين ، ودللت على صحّة مزاعمهم دون مذهب الكوفيين »[4] .

ولعلّ هذا الميل إلى آراء البصريين يرجع إلى تأثير الزجاج في تلميذه ، فمن

---

(١) الإيضاح ٧٢ .
(٢و٣) الأشباه والنظائر ٤٦/٣ .
(٤) مختصر الزاهر : الورقة ١ .

الواضح أن نسبته إليه تدلّ على أنه كان أستاذه المفضّل ، وشيخه الأول ، وقد رأينا كيف مال الزجاج عن ثعلب وهجره إلى المبرّد الذي أوصاه بطرح كتب الكوفيين .

ومن حق الزجاجي علينا أن نبيّن أخيراً أن هذا الميل لا يعني أبداً أنه كان متعصّباً ضدّ الكوفيين ، فقد كانت حدة التعصّب فترت من جهة ، وكانت نفسه - من جهة أخرى - أسمى من أن يعميها التعصّب عن الحق . إن (بصريّة) الزجاجي لم تحل دون استعماله مصطلحات الكوفيين ، بل هو على العكس كثيراً ما يستعملها في مصنّفاته . وهو يبسط آراء الكوفيين ، ويذكر أحسن احتجاجاتهم ، ولا يُغلظ لهم القول إن ردّ عليهم ، شأنه في ذلك شأن العالم المنصف المتّزن ، لقد كان أبو القاسم « زجّاجيًّا » حقًّا والزجّاج هو الذي قال حين عوتب على تركه ثعلباً والتزامه المبرّد : « لست أقول بالذكر والخمول ، ولكني أقول بالعلم والنظر » . وكذلك كان تلميذه أبو القاسم لا يقول بالميل والهوى ولكنه يقول بالعلم والحق .

أسلوبه :

كان الزجاجي ذا أسلوب رصين ، ومنطق محكم متين ، ونفَس طويل ، يلج ميادين الجدل ، بل يفتح على نفسه أبوابها ، ويختلق لخصومه الحجج ، ويتعلل لهم ليعود على الحجج بالنقض ، وعلى العلل بالإبطال ، صنيع علماء المنطق في إيراد أدلة خصومهم لهدمها وبناء آرائهم على أنقاضها ، كما كان يمتاز بدقّة العالم وأمانته ؛ فهو لا ينسى إذا كان في صدد الاستشهاد بلفظ أو بيت أن يعنىٰ بالسنّد العناية اللازمة كما فعل في الأمالي . وهو لا يذكر خبراً إلاّ يعزوه إلى مصدره ويذكر عمّن أخذه ، ويزداد تقديرنا لهذه الصفة إذا علمنا أن جلّ مسائله التي ذكرها لم تكن مدوّنة في الكتب ، وإنما أخذها مشافهةً عن شيوخه وأساتيذه . قال في مقدمة الإيضاح : « ونضمّ إلى العلل بعد تقديمها ، مسائل مجموعة منثورة

من سائر الحدود ، منها ماستخرجناه من كتب العلماء ، وبسطناه وهذّبناه وقرّبناه ، ومنها ماتلقّيناه من علمائنا رضي الله عنهم تلقّياً ومشافهة مما لم يودعوه كتبهم ولا يوجد فيها البتّة » وقال في آخر جوابه عن مسألة وردت عليه : « وليست هذه المسألة مسطّرة لأصحابنا في شيء من كتبهم البتّة ، وهي مسطّرة في كتب الكوفيين ، ولكني سألت عنها أبا بكر ابن الخيّاط ، وابن شقير ، فأجاباني بما ذكرته لك »[1] . ومثل ذلك ماذكره في مقدمة (الإذكار بالمسائل الفقهية) من إيضاح للمصادر التي استقى منها[2] . مما يجعلنا نقدّر فيه دقة العالم وأمانة المؤلف .

إن أبا القاسم الزجاجي ، كان من أفاضل الأئمة في النحو واللغة والأدب . شهد له العلماء بالفضل ، وعدّوه في طبقة أبي سعيد السيرافي وأبي علي الفارسي[3] . وحسبه ماعُرف عنه من شيوع مؤلفاته وعموم نفعها ، وأن كتابه (الجُمَل) كان عليه المعوّل في مرحلة من مراحل تاريخ النحو حتى قيل فيه : « هو كتاب المصريين ، وأهل المغرب ، وأهل الحجاز ، واليمن والشام ، إلى أن اشتغل الناس (باللُّمع)[4] لابن جنّي (والإيضاح)[5] لأبي علي الفارسي »[6] .

---

(١) الأشباه والنظائر ١٤٦/٣ .

(٢) هذا البحث ص ٤٣ .

(٣) نزهة الألبا ٢٧٩ .

(٤) كتاب اللُّمع لأبي الفتح عثان بن جني ، كتاب صغير في النحو ، منه نسخة في دار الكتب بالقاهرة رقمها /١٧١٩ نحو/ كتبت سنة ٦٨٠ في بغداد عدد أوراقها /٦٤/ . ولكتاب اللمع عدة شروح . (وقد طبع « اللمع » في بغداد عام ١٩٨٢ بتحقيق الاستاذ حامد المؤمن)

(٥) الإيضاح كتاب في النحو لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي منه نسخة في دار الكتب بالقاهرة رقمها /١٠٠٦ نحو/ كتبت بخط مغربي سنة ٥٦٦ هـ وهي في جزأين .
(وقد حققه الدكتور حسن شاذلي فرهود ، ونشر الجزء الأول في القاهرة عام ١٩٦٩ باسم « الايضاح العضدي » ونشر الجزء الثاني في جامعة الرياض عام ١٩٨١ باسم « التكملة ») .

(٦) إنباه الرواة ١٦١/٢ .

- ٢ -

مؤلّفات الزجّاجي

ورد في إنباه الرواة ، وبغية الوعاة ، وكشف الظنون ، وكتاب بروكلمن كثير من أسماء الكتب التي ألّفها أبو القاسم الزجاجي في شتى علوم اللغة . ولكن لم يصل إلينا من هذه الكتب إلا القليل ، ولم يُطبع مما وصل منها إلينا إلا كتابان ، وما زال سائرها ينتظر الجهد والعزيمة لينفض عنه الغبار ، ويأخذ مكانه في المكتبات .

وسنتحدث فيما يلي عن هذه الآثار وما يتصف به كل منها ، بادئين بما طبع منها ، ومعقّبين بعد ذلك بالمخطوطات من موجودة ومفقودة .

١ - كتاب (الجُمَل) : وهو أهمّ كتب الزجاجي ، وموضوعه النحو ، تحدثوا عنه أكثر مما تحدثوا عن صاحبه ، وذكروا أنه صنّفه بمكة ، وكان إذا فرغ من باب منه طاف به سبع مرّات داعياً أن يغفر الله له ، وأن ينفع بكتابه قارئه[١] . وكان عدد الذين انتفعوا به وافراً لا يُحصى ، وكلهم وصفه بالبركة حتى عمّ نفعه بلاد الإسلام[٢] .

ويبدو أنه كانت لهذا الكتاب قيمة علمية كبيرة في عصره ، حتى انشغل به الناس وجعلوا حفظه همّهم . قال الفِهريّ - وهو أحد شرّاح الجُمَل - : « أكثر الناس من استعمال (الجمل) ودراسته ، وألزموا أنفسهم حفظه ودرايته ، ... وإنه تصنيف قد أنجد وغار ، وطار في الآفاق كل مطار »[٣] . و(الجمل) هو الكتاب النحويّ الذي عوّل عليه الدارسون حتى جاء الفارسي وابن جني فشغلاهم بكتبهما . قال القفطي :

---

(١) إنباه الرواة ١٦١/٢ ، وكشف الظنون ٦٠٣/١ ، وبغية الوعاة ٢٩٧

(٢) مرآة الجنان ٣٣٢/٢ ، وشذرات الذهب ٣٥٧/٢

(٣) مقدمة وشي الحلل .

« وهو كتاب المصريين ، وأهل المغرب ، وأهل الحجاز واليمن والشام ، إلى أن اشتغل الناس بـ (اللمع) لابن جني ، و (الإيضاح) لأبي علي الفارسي »[1] .

وقيمة الكتاب هذه ، هي التي تفسر لنا هجوم العلماء على شرحه ، وازدحامهم على الكتابة عنه . قال صاحب مرآة الجنان : « أخبرني بعض فضلاء المغاربة بأن عندهم لكتابه ـ أي للجمل ـ مائة وعشرين شرحاً »[2] . وكذلك نقل ابن العماد في شذرات الذهب[3] . وقد طوت الأيام معظم هذه الشروح ، ودرست أسماؤها ، فلم يبلغنا إلا أقلها .

أما كتاب (الجمل) نفسه فقد ذكروا أنه كتاب جيد لولا طوله بكثرة الأمثلة . ولعلَّ أحد المتقدّمين أطلق هذا الحكم ، بالقياس إلى كتب النحويين الأولين ، فتناقل المؤلفون هذا الحكم دون تمحيص ، وهو حكم غير مصيب ، فالكتاب جيد ومن تمام الجودة فيه وضوح الأمثلة . وقلَّ أن تجد بين كتب النحو القديمة مثل كتاب الجمل وضوحاً وبياناً . وليس عيباً أن يخرج الزجاجي عما وضعه سيبويه من منهج في التأليف قائم على الإيجاز والاختصار ، والتكثيف ، والبخل بتوضيح المثال أو إتمامه ، حتى بات (الكتاب) لا يفهمه إلا فقهاء العلم والراسخون فيه .

ثم إن كتب النحو لا توضع كلها لطبقة واحدة من الناس . فلئن كان كتاب سيبويه وأمثاله يصلح للشيوخ الذين تعمّقوا في العلم ، ووقفوا على دقائقه وأسراره ، إن كتاب الزجاجي وأمثاله لينفع المبتدئين في النحو والمتطلعين إلى تعلمه ، وذلك لأنه : « كانت طريقته في النحو متوسطة ، وتصانيفه يقصد بها الإفادة »[4] . ولقد شهد له بعض العلماء أنهم بتآليفه فتحوا أنظارهم على النحو ، قال ابن السِّيد البطَلْيوسي : « وإنه ـ أي الزجاجي ـ من أئمة هذه الصناعة ، فإنا بكتابه قد افتتحنا

---

(١) إنباه الرواة ١٦١/٢

(٢) مرآة الجنان ٣٣٢/٢

(٣) شذرات الذهب ٣٥٧/٢

(٤) إنباه الرواة ١٦٠/١

النظر في هذا العلم ، وهو الذي رشّح بصائرنا لما مَنحناه من الفهم . »[1] .

ويجدر بنا - ونحن اليوم بصدد الحديث عن صعوبة النحو ، وضرورة تيسيره - أن نعود إلى مثل كتاب الجمل ، لنرى النحو فيه واضح العبارة ، قريب المتناول ، سخيًّا بالأمثلة ، بعيداً عن التعقيد . وتظهر رغبة الزجاجي في توضيح النحو وتقريبه حين يهجر بعض المصطلحات أو يفسرها ، ليكون كلامه أقرب إلى الفهم ، ويصرّح بذلك فيقول : « وليس هذا من ألفاظ البصريين ، ولكنه تقريب على المبتدئ »[2] . وكذلك ينقل أفكار الكوفيين بغير عباراتهم ؛ « فأكثر ألفاظهم لا يفهمها إلا من تعوّد النظر في كتبهم »[3] . بل هو يشرح كتاب (الزاهر) ويختصره « لأنه كتاب مقصود به المبتدئون للنظر في علم اللغة ... »[4] .

والزجاجي - على عادة القدماء - يُلحق بالنحو في كتاب الجمل بعض ما يتصل بالإملاء كبابي الهجاء ، وهما بحثان مفصلان في رسم الحروف ، وباب أحكام الهمزة في الخط ، وهو بحث في قواعد الهمزة الإملائية وما دار حولها من خلاف بين البصريين والكوفيين ، الذين امتدّ اختلافهم في النحو حتى شمل قواعد الخطّ فكان لكل منهم رأي فيه ! وتعرّض في كتابه أيضاً للضرورات الشعرية ، فخصّها بباب عنوانه « ما يجوز للشاعر أن يستعمله في ضرورة الشعر » ؛ ولكنه كان بحثاً موجزاً خالياً من الشواهد والأمثلة على خلاف العادة . وضمّن الكتاب أيضاً بعض البحوث الصوتية ، كباب الإمالة ، وباب الإدغام وما يتصل بخصائص الحروف من مهموسة ومجهورة .

ومن كتاب الجمل نسخ خطية كثيرة منتشرة في أكثر مكتبات أوربا[5] . ومن

---

(١) إصلاح الخلل الورقة ١

(٢) الجمل ٩٠

(٣) الإيضاح ١٢١ و ١٢٢

(٤) مختصر الزاهر الورقة ١

(٥) تاريخ آداب اللغة العربية لزيدان ١٨٢/٢

نافلة القول أن نتحدث عن نسخه الخطية بعد أن طُبع[1] . وكان طبعه سنة ١٩٢٦ م بنفقة كلية الآداب في الجزائر وبتحقيق الأستاذ الشيخ ابن أبي شنب . وجاء في هذه النسخة المطبوعة أن المستشرق الألماني « يوحنس فولف » طبع في ليبسغ سنة ١٩٠٤ م مقالة لخص فيها كتاب الجمل ، وترجم إلى اللغة الألمانية الأربعة والستين شاهداً الأولى[2] .

وأما الكتب التي ألّفت حول الجمل فكثيرة جداً ، منها الشروح ، ومنها شروح الشواهد ، ومنها في التعقيب عليه أو التعليق .. وقد رأينا أن شروحه بلغت في المغرب وحده مائة وعشرين شرحاً . ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أن الجمل نسختان : كبرى وصغرى ، وأن أكثر هذه الشروح كانت للكبرى . ومن شروح الصغرى شرح ابن بابشاذ الذي شرح الجمل وألّف كتاباً في الزيادة التي بين الصغرى والكبرى[3] . على أن هذه الشروح جميعاً لم يُطبع منها شيء ، فيما أعلم ، وقد ضاع أكثرها ، ولم أستطع أن أعرف منها أكثر من ثمانية وثلاثين كتاباً أقتصر على ذكر أهمها فيما يلي :

أ ـ شرح الجمل لأبي القاسم الحسين بن الوليد ، المعروف بابن العريف والمتوفى بطليطلة سنة ٣٩٠[4] .

ب ـ عَوْن الجُمل ، وهو شرح لشواهد الجمل ألّفه أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعري

---

(١) من الواجب أن أشير هنا إلى وجود نسخة غير معروفة من كتاب الجمل ، فلعلّه ينتفع بها أحد المشتغلين بالعربية أو الطامعين إلى إعادة طبع (الجمل) بعد أن فقدت نسخه حتى من أشهر المكتبات العامّة وهذه النسخة في دار الكتب بالقاهرة مجلّدة مع مخطوطات أخرى ، ورقها ٤٨٦/ مجاميع / وهي لاتحمل اسم الجمل ، ولكنها تحمل اسم الزجاجي ، وقد تبيّن لي لدى قراءتها ومعارضتها بالنسخة المعروفة للجمل ذات الرقم / ٦٧ ش / أنها نسخة أخرى كاملة من الكتاب نفسه . وقد كتبت في حلب سنة ٨٩٥ هـ . وهي تبدأ من الورقة ٩٦ وتنتهي في الورقة ١٧٠ .

(٢) الجمل ٣٨٢

(٣) مقدمة الجمل

(٤) منه نسخة خطية في دار الكتب بالقاهرة رقمها ٤٦٤/ نحو/ وعدد أوراقها ١٥٥ ورقة

المتوفى سنة ٤٤٩ هـ لأبي الفتح محمد بن علي بن أبي هاشم . وهو آخر كتاب أملاه أبو العلاء[1] . وللمعرّي كتابان آخران يتصلان بجمل الزجاجي ، كما ذكر ياقوت[2] ، وهما (تعليق الجليس)[3] و (إسعاف الصديق) .

جـ ـ شرح الجمل لـ طاهر بن أحمد بن باب شاذ[4] المتوفى سنة ٤٥٤ .

د ـ شرح أبيات الجمل لابن سيده ، علي بن إسماعيل المتوفى سنة ٤٥٨ هـ[5] .

هـ ـ شرح الجمل لأبي الحجاج ، يوسف بن سليمان ، المعروف بالأعلم الشنتمري ، المتوفى سنة ٤٧٦ هـ . وله أيضاً شرح أبيات الجمل[6] .

و ـ إصلاح الخلل الواقع في الجُمل[7] ، لأبي محمد عبد الله بن السِّيد البطَلْيوسي المتوفى سنة ٥٢١ هـ . قال عنه صاحب كشف الظنون « إنه أحسن شروح الجمل »[8] .

ز ـ الحُلل في شرح أبيات الجمل[9] ، للبطليوسي أيضاً ، وهو يشرح فيه معاني الأبيات ويعزوها إلى قائليها . وجدير بي أن أنبه على سهو القفطي حين عدّ الكتابين السابقين كتاباً واحداً[10] .

---

(١) معجم الأدباء ١٦٠/٣

(٢) المصدر السابق ١٥٧/٣ و ١٥٨

(٣) جاء في إنباه الرواة أنه « تعليق الخلس » ٦٤/١

(٤) حققه د. مصطفى أحمد إمام ونال به درجة الدكتوراه من الأزهر عام ١٩٧٤

(٥) منه نسخة في المكتبة الأحمدية بجامع الزيتونة رقمها ١٤٩٣

(٦) وقد حققه د. محمد شعبان ضمن رسالته « الأعلم الشنتمري وأثره في النحو » التي نال بها درجة الدكتوراه من الأزهر عام ١٩٧٢

(٧) منه نسخة في دار الكتب بالقاهرة ، رقمها ١١١٠ نحو . وعدد أوراقها ٧٦ ورقة مكتوبة بخط مغربيّ . وذكر محقق الجمل أن منه نسخة أخرى في مكتبة ليدن . وقد حققه د. حمزة عبد الله النشرتي ضمن رسالة عن البطليوسي نال بها درجة الدكتوراه من الأزهر عام ١٩٧٤

(٨) كشف الظنون ٦٠٣/١

(٩) منه نسخة في دار الكتب بالقاهرة ، مجلّدة مع كتاب البطليوسي السابق / رقم ١١١٠ نحو / تبتدىء من الورقة ٧٧ وتنتهي في الورقة ١٥٠ . ومنه نسخة في المكتبة الأحمدية بجامع الزيتونة رقمها ١٤٩٤ . وقال ناشر الجمل إن منه نسخة في مكتبة برلين .

(١٠) إنباه الرواة ١٦٠/٢ ، وقد طبع الحلل بالقاهرة عام ١٩٧٩ بتحقيق د. مصطفى إمام .

ح - شرح الجمل لأبي الحسن علي بن محمد ، المعروف بابن خروف الأندلسي ، المتوفى سنة ٦٠٦ هـ[١] .

ط - شرح الجمل لأبي الحسن علي بن محمد بن عصفور الإشبيلي ، المتوفى سنة ٦٦٩ هـ[٢] .

ي - شرح الجمل لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الإشبيلي ، المعروف بابن الضائع ، المتوفى سنة ٦٨٠ هـ[٣] . وذكر السيوطي أن أبا الحسن هذا ردّ اعتراضات البطليوسي على الزجاجي .

ك - شرح الجمل لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام النحوي[٤] ، المتوفى سنة ٧٦٢ هـ .

وقد نقل السيوطي كثيراً من جمل الزجاجي ، وأقوال شارحيه في كتبه ولا سيا الأشباه والنظائر ، والاقتراح .

٢ - كتاب الأمالي :

طبع هذا الكتاب في مصر سنة ١٣٢٤ هـ ، وحقّقه الأستاذ أحمد بن الأمين الشنقيطي[٥] ، إلا أنه لم يكلّف نفسه عناء التعريف بالكتاب أو بصاحبه ، بل اكتفى

---

(١) ذكره السيوطي في الأشباه والنظائر ٣٠/٢ . وأشار إليه بروكلمن . وقال ناشر الجمل إن منه نسخة في مكتبة برلين .

(٢) نقل السيوطي كثيراً منه في الأشباه والنظائر ٢٠/١ و ١٠٧ و ١٤٣ و ١٤٩ و ٢١٤ و ٢٩٨ و ٣٢٨ . ج ٧٤/٢ و ٨٠ و ٩٨ . ومنه نسخة في المكتبة الأحمدية بجامع الزيتونة رقمها ١٤٩٢ . وقال ناشر الجمل إن منه نسخة في ليدن وأخرى في انبروزيانه . حققه د. صاحب أبو جناح ونال به درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة عام ١٩٧١ . وفي البغية أن لابن عصفور ثلاثة شروح على الجمل (البغية : ٣٥٧) .

(٣) قيل إنه في ثلاثة أجزاء . ورأيت منه جزأين في دار الكتب بالقاهرة . كتبا سنة ٧٣٥ الأول في ٩٨ ورقة والثاني في ٩٧ ورقة .

(٤) ومنه نسخة خطيّة مصوّرة في معهد المخطوطات بالقاهرة . وأخرى في المكتبة الأحمدية بحلب .

(٥) وصدرت النشرة الثانية للأمالي في القاهرة عام ١٣٨٢ هـ و ١٩٦٣ م بتحقيق الاستاذ عبد السلام محمد هارون .

بأن ذكر موجزاً لما قاله ابن خلكان عن الزجاجي .

وقد جاء ذكر الأمالي في كل الكتب التي تحدثت عن الزجاجي أو آثاره ، كما جاءت نقول عنه في الأشباه والنظائر[1] وفي خزانة الأدب[2] . إلا أننا بمراجعة هذه النقول ومعارضتها بالنسخة المطبوعة نتبين أن للأمالي أكثر من نسخة واحدة ، فقد نقل البغداديّ في خزانة الأدب عمّا أسماه بالأمالي الوسطى ، ونحن لا نجد ما نقله في (الأمالي) التي بين أيدينا . وكذلك نقل السيوطي في الأشباه والنظائر كثيراً من أخبار الأمالي مما لا نجد في النسخة المطبوعة إلا بعضه فقط ، كمناظرة أبي حاتم السجستاني والتوّزي[3] ، ومناظرة ابن الأعرابي والأصمعي[4] . وقد يكون السبب في ذلك ، أن السيوطي كان ينقل عن نسخ الأمالي المختلفة دون أن يشير إلى ذلك . فما كان منقولاً عن الأمالي الصغرى وجدناه في هذه المطبوعة ، وما كان عن غيرها لم نجده فيها . وهكذا فما دمنا لم نجد في نسختنا ما نقله البغدادي عن الوسطى ، ولا كثيراً مما نقله السيوطي ، فالأرجح أن تكون النسخة الموجودة هي الأمالي الصغرى . وقد أشار بروكلمن إلى وجود الوسطى والصغرى ، ولم أعثر على غير النسخة المطبوعة ؛ فلذلك سأقصر حديثي عليها وحدها .

كتاب الأمالي مجموعة أخبار وقصص متتالية متنوّعة ، لا نظام لها ، ولا رابطة بينها . ينتقل القارىء فيها من تفسير آية من سورة الكهف مثلاً ، وما قيل فيها من أقوال ، إلى خبر وقع بين معاوية بن أبي سفيان وعامله رَوْح بن زنباع[5] : ومن شعر لابن أبي ربيعة وجميل بثينة إلى رثاء قيل في أحمد بن أبي دُؤاد[6] .

ولست أدري ، لعلّ ذلك يعود إلى أن الشيخ كان يُملي دروسه على طلاّبه ، فإذا

(١) خطبة الكتاب . و ج ٢/٢ و ج ٢٢/٣ و ٢٣

(٢) ج ١٠٩/٢

(٣) الأمالي ٧٦ والأشباه والنظائر ٢٢/٣

(٤) الأمالي ٣٩ والأشباه والنظائر ٢٣/٣

(٥) الأمالي ٦

(٦) الأمالي ٥٥ و ٥٦

ما انتهى الخبر انتهى معه الدرس ، ثم يأتي الدرس الجديد فيأتي معه الخبر الجديد على نحو ما كان يدور في الدروس القديمة التي تعرف بالمجالس .

على أن هذا التباين في الأخبار لا يعني أن الكتاب أشتات جُمعت ، فقد تكون الناحية اللغوية هي التي تَنظم كل ما ورد في الكتاب من أخبار وحكايات وأشعار . وعناية الزجاجي باللغة تظهر في هذه الأمالي أكثر من أي ناحية أخرى ، حتى كأنها هي وحدها الغرض من إملائه ؛ إنه يورد الخبر أحياناً ولا شيء فيه غير اللغة . قال : « أخبرنا أبو عبد الله نفطويه ، عن أحمد بن يحيى ، عن ابن الأعرابي ، قال : الصبر مصدر صبرت . والصَّبْر لغة في الصَّبِر هذا المرّ . والصبر : الحبس ؛ يقال صبرت فلاناً على كذا وكذا ، أي : حبسته عليه . وفي الحديث أن رجلاً أمسك رجلاً فقتله آخر ، فقال : اقتلوا القاتل واصبروا الصابر ، أي : احبسوه . والصبر : الاجتراء على الشيء ؛ ومنه قول الله عزّوجل : ﴿ فما أصبرهم على النار ﴾ أي : ما أجرأهم عليها . وقال المبرد : تأويله ما دعاهم إلى الصبر عليها[1] . وأنشد ابن الأعرابي :

سقيناهمُ كأساً سقونا بمثلها ... ولكننا كنّا على الموت أصبرا

أي كنا أجرأ منهم على الموت فاقتحمناه »[2] . ومثل هذا كثير جداً في الأمالي .

وقد يتعرّض لبعض المسائل النحوية فيورد أقوال النحاة فيها ، ثم يذكر رأيه ويعلله كما فعل حين أورد في بعض الأخبار قصيدة الأحوص التي يقول فيها :

سلام الله يا مطرٌ عليها ... وليس عليك يا مطر السلام

فقال : « وأما قوله سلام الله يامطر عليها فإنه منادى مفرد ونوّنه ضرورة . فأما

---

(١) قال الفرّاء « في هذه الآية وجهان : أحدهما فما الذي صبّرهم على النار ؟ والوجه الآخر : فما أجرأهم على النار . » معاني القرآن ١/١٠٣

(٢) الأمالي ٨

الخليل وسيبويه والمازني فيختارون أن ينوّنوه مرفوعاً ، ويقولون : لّما اضطررنا إلى تنوينه نونّاه على لفظه . وإلى هذا كان يذهب الفراء ويختاره . وأما أبو عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب وعيسى بن عمر وأبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي فينشدونه سلام الله يامطراً عليها بالنصب والتنوين ، ويقولون : رَدّه التنوين إلى أصله ، وأصله النصب ، وهو مثل اسم لا ينصرف ، فإذا اضطر الشاعر إلى تنوينه نوّنه وصرفه وردّه إلى أصله . قال الشاعر :

ما إن رأيت ولا أرى في مدّتي كجواري يلعبن بالصحراء

ألا ترى كيف نوّنه وخفضه ؟

قال أبو القاسم الزجاجي رحمه الله : القول عندي قول الخليل وأصحابه ، وتلخيص ذلك أن الاسم المنادى المفرد العلم مبنيّ على الضم لمضارعته عند الخليل وأبي عمرو وأصحابها للأصوات ، وعند غيرهما لوقوعه موقع المضمر ، فإذا لحقه التنوين في ضرورة الشعر فالعلة التي من أجلها بني قائمة بعد ، فينوّن على لفظه ، لأنا قد رأينا من المبنيّات ما هو منوّن نحو « ايه وغاق » وما أشبه ذلك ، وليس بمنزلة ما لا ينصرف ، [لأن ما لا ينصرف][1] أصله الصرف . وكثير من العرب لا يمتنع من صرف شيء في ضرورة شعر ولا غيره إلا « أفعل منك » وعلى هذه اللغة قرىء ، ﴿ قواريراً ، قواريراً من فضة ﴾[2] بتنوينهما جميعاً ، فإذا نوّن فإنما يردّ إلى أصله ، والمفرد المنادى العلم لم ينطق به منوّناً منصوباً في غير ضرورة شعر وهذا بين واضح »[3] .

أما طريقة الزجاجي في هذا الكتاب فهي طريقة من يُعنى بالأسانيد عناية جيدة حتى يكاد لا يخلو من السند خبر من أخبار الكتاب ، كأن يقول : « قال أبو

(١) الزيادة من الخزانة ١ : ٢٩٤

(٢) الآيتان ١٥ و ١٦ من سورة الدهر ﴿ ويطاف عليهم بآنية من فضة وأكواب كانت قواريراً . قواريراً من فضة قدروها تقديرا ﴾ .

(٣) الأمالي ٥٤ و ٥٥

القاسم أخبرنا أبو إسحاق الزجاج قال أخبرنا أبو العباس المبرد عن أبي عثمان المازني عن الأصمعي قال ... » وهذا أسلوب من اعتقد أن اللغة لا يعتدّ فيها بالرأي ، وإنما هي بنت النقل والرواية وللإسناد فيها المكان الأول ، ولمّا كان الزجاجي في أماليه لغوياً فقد اتبع منهج اللغويين ، أما في غير هذا الكتاب فقد يكون للزجاجي موقف آخر كما هو في الإيضاح ، حيث يحدثك عن مسائل النحو وعلله مستغنياً عن السند ، وما ينفعك السند مادام محدثك يعلّل لك القول حتى يقنعك قوله أكثر مما يقنعك اسم صاحب الخبر وناقله وسلسلة سنده .

وبكتاب الأمالي نختتم الحديث عن آثار الزجاجي المطبوعة لننتقل إلى الحديث عن آثاره المخطوطة من موجودة ومفقودة .

٣ ـ الإيضاح في علل النحو :

وهو الكتاب الذي سنعرض مادته ونخصّه بالحديث بعد قليل[١] .

٤ ـ شرح مقدّمة أدب الكاتب[٢] :

وهو كتاب شرح الزجاجي فيه خطبة ابن قتيبة في كتابه المعروف بأدب الكاتب . وقد جاء في مقدمة هذا الشرح : « هذا كتاب فيه تفسير رسالة ابن قتيبة في أدب الكتاب ، تأليف أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي » وممّا قاله الزجاجي في المقدّمة : « فرأيت أن أشرح رسالة الكتاب الموسوم بأدب الكتاب لابن

---

(١) حققناه ونشرته دار العروبة بالقاهرة عام ١٩٥٩ ثم دار النفائس ببيروت عام ١٩٧٣

(٢) ورد ذكر هذا الكتاب في : إنباه الرواة (٢/١٦٠) وبغية الوعاة (٢٩٧) وإشارة التعيين (ورقة ٢٦) وكشف الظنون (١/٤٨) وفهرسة ابن خير (٣٤٤) وبروكلمن (١/١٧١) . ومن هذا الكتاب نسخة خطية في دار الكتب بالقاهرة ، رقمها /٢٩ ش أدب/ وهي في ٧٠ ورقة ، كتبت سنة ٥٨٦ هـ بخط عاديّ ، وعليها شهادة بأنها عورضت بنسخة أخرى عليها خطّ ابن الخشّاب النحوي . وهي نسخة كاملة . صورها معهد المخطوطات تحت الرقم ٣٧٧ . ومنه نسخة أخرى في اسطمبول ، صورها المعهد أيضاً .

قتيبة ، لأنه ذكر فيها جُملاً من الآداب عَرَضاً ، وأعرض عن شرحها صفحاً يسوغ فيها المقال ويتسع للكلام . ففسرت ما تضمنته من اللغة باشتقاقه وتصاريفه ، ومن النحو بعلله ومقاييسه ، وشرحت ما أومأ إليه مما ذكر حاجة الكتّاب إليه من معرفة المصادر والأبنية ، وانقلاب الياء عن الواو ، والواو عن الياء ، والألف عنهما جميعاً ، وجملاً من التصاريف [نافعة لمن نظر فيها وتأملها بعين تدبر واستبصار] . وفسرت أخبار الرسول ﷺ التي ذكرها ولم يفسرها ووصلت بها ما جانسها . وذكرت معاني الكلام الذي حكاه عن المنطقيين والهندسيين ، وجملاً من المساحة تكفي من نظرها فيها مما سواه .

وجعلت جميع ذلك موجزاً غاية الإيجاز ، ليقلّ حشوه ، وتكثر فائدته . ولم أخل كل فصل منه من تضمينه خبراً طريفاً يشاكله ، وأبياتاً نادرة ، أو بيت معنىً ، ليكون هذا الكتاب ـ باحتوائه على ما ذكرته للمتطلع إلى معرفة هذه الأشياء ـ أحضر فائدة ، وأسرع نفعاً من الكتاب المقصود بالرسالة إن شاء الله تعالى وبالله التوفيق »[1] .
ويأخذ الزجاجي بعد ذلك بشرح كلام ابن قتيبة .

٥ ـ مختصر الزاهر :

(الزاهر في معاني الكلام الذي يستعمله الناس) كتاب لأبي بكر محمد بن أبي محمد القاسم الأنباري النحوي المتوفى سنة ٣٢٨ . وهو مجلد شرحه واختصره الشيخ الإمام أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي »[2] ويحدثنا الزجاجي عن هذا المختصر فيقول : « هذا كتاب جمعت فيه جمل الألفاظ التي ذكرها أبو بكر محمد بن القاسم

---

(١) شرح مقدمة أدب الكاتب . نسخة دار الكتب رقم ٣٩ ش أدب ، الورقة ٢ . وانظر صورة الأصل في ص ٤٨ من هذا الكتاب .

(٢) كشف الظنون ٩٤٧/٢ . وورد ذكر الزاهر في المزهر (٨٧/١) وفهرسة ابن خير (٣٤١) وبروكلمن (١٧١/١) وتاريخ آداب اللغة العربية لزيدان (١٨٣/٢) .
ومن مختصر الزاهر للزجاجي نسخة خطيّة في دار الكتب بالقاهرة ، رقمها / ٥٥٧ لغة عربية / كتبت سنة ٦٢٠ هـ بخط مغربي أندلسي . وعدد أوراقها ١٧٩ ورقة ، متوسطة الحجم .

الأنباري في كتابه الموسوم بالزاهر . فشرحتها مختصرة موجزة ، وحذفت منها الشواهد وما يتعلق بها من كلامه المطوّل . وقد كان المفضّل[1] ، صاحب الفرّاء ، أنشأ كتاباً في هذا المعنى سماه الفاخر[2] ، جمع فيه قطعة من اشتقاق ما يكثر ترداده في المحاورات والمخاطبات ، فعمد أبو بكر محمد بن القاسم لذلك الكتاب ، فنقله نقلاً ، وذلّل صعبه وبسطه ، وكثّره بالشواهد ، وليس للكتاب ترصيف ولا نظم مستخرج يتعب فيه المؤلف ، وإنما هي حروف بأعيانها ، منقولة من كتب المتقدّمين ، معروفة منهما ، فهما ومن تكلم في هذه الحروف غيرهما سواء . إلا أني تدبرت الكتاب الزاهر ، فوجدت فيه من السهو والغلط شيئاً كثيراً ، فرأيت مع اختصاره وتهذيب ألفاظه إصلاح ما فيه من الغلط ، وكشفَه وشرحه ، لأنه كتاب مقصود به المبتدئون للنظر في علم اللغة ، فمتى تعلّق المبتدىء بشيء من هذا الكتاب ومرن عليه اعتقده ، ورأى أنه الحق دون سواه . فبيَّنت للناظر فيه حقيقة الأشياء ليعرفها . ورأيته قد حكى في مواضع كثيرة للفظة الواحدة وجوهاً ، وللمسألة أجوبة ، تكثيراً لذلك ، وإنما يرجع جميعه إلى أصل واحد وإن تباينت ألفاظ العلماء فيه ، فنبهت على ذلك ، وأريت كيف رجوعه إلى أصل واحد . ووجدت فيه أيضاً مواضع قد ذكرها من النحو وعلله ومن التصاريف على مذهب الكوفيين ، فذكرتها على مذهب البصريين ، ودللت على صحة مزاعمهم دون مذهب الكوفيين ، ووجدته قد ذكر في بعض الفصول شيئاً يسيراً من اشتقاق أسماء البلدان ، وترك عامة ما يُحتاج إليه منها ، فأضفت إليه باباً ذكرت فيه جمهور اشتقاق أسماء البلدان ، وأسباب تسميتها . ووجدت فيه أيضاً مواضع قد ترك فيها للمسألة وجوهاً متباينة لفظاً ومعنىً قد ذكرها العلماء مشهورةً ، وزيادات في الباب

---

(١) لعلّ الصواب هو « المفضّل بن سلمة بن عاصم » ثم سقط ما بعد المفضّل ، وذلك لان سلمة بن عاصم هو صاحب الفراء لا ابنه المفضّل .

(٢) الفاخر كتاب لأبي طالب المفضّل بن سلمة بن عاصم الكوفي ، ألّفه فيما دار واشتهر بين الناس وسار كالأمثال . وقد طبعه المستشرق الانكليزي شارلس انبروس ستوري (C. A. Story) في ليدن سنة ١٩١٥ م .

من اللغة لم يأت بها ، فذكرت ذلك أجمع ، ليكون الناظر في هذا الكتاب مع إحاطة علمه بما تضمنه الزاهر ، عارفاً بمواقع السهو فيه ، وبهذه الأشياء التي ذكرتها ، مع اختصار هذا الكتاب ، وإنه دون الثلث من مقدار جملة الزاهر .

وقد وقع في شيء يسير من هذا الكتاب تقديم وتأخير ، على ما اتفق من اختصار ، إلاّ أنا قد أتينا عليه أجمع . »[1]

ولم يترك لنا أبو القاسم ما نزيده على وصف مختصره القيم ، إلاّ أن السيوطي نقل لنا كلمة تبين قيمته إذ قال : قال أبو حسن الشاري في فهرسته : كان شيخنا أبو ذر يقول : المختصرات التي فضلت على الأمهات أربعة : مختصر العين للزبيدي[2] ، ومختصر الزاهر للزجاجي ، ومختصر سيرة ابن إسحاق لابن هشام ، ومختصر الواضحة للفضل بن سلمة . »[3] فتأيّدت بهذا القول شهادة الزجاجي لنفسه حين جعل مختصره فوق الأصل .

٦ ـ كتاب اشتقاق أسماء الله تعالى وصفاته المستنبطة من التنزيل ، وما يتعلّق بها من اللغات والمصادر والتأويل .

جاء في إشارة التعيين أن اسم هذا الكتاب هو (شرح أسماء الله الحسنى) وأكثر الذين تحدثوا عن الزجاجي لم يشيروا إلى هذا الكتاب ، وقد عدّ صاحب كشف الظنون واحداً وثلاثين عالماً ممن ألّف تحت هذا العنوان ولم يشر إلى الزجاجي بينهم بل لم يذكر بينهم من مات قبل سنة ٣٨٨ ، وعلى هذا فإن الزجاجي قبلهم جميعاً في السبق إلى هذا النوع من التأليف[4] .

---

(١) مختصر الزاهر ، نسخة دار الكتب بالقاهرة رقم ٥٥٧ لغة . الورقة ١ .

(٢) كتاب العين المشهور للخليل ، اختصره اختصاراً حسناً أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي صاحب طبقات اللغويين والنحويين ، المتوفى سنة ٣٧٩ هـ .

(٣) الواضحة في تجويد الفاتحة ، قصيدة داليّة في اثنين وعشرين بيتاً للشيخ برهان الدين بن إبراهيم الجعبري المتوفى سنة ٧٣٢ هـ . وقد اختصرها فضل بن سلمة .

(٤) يجب أن نشير إلى أن ابن قتيبة المتوفى سنة ٢٧٦ هـ قال في مقدمة كتابه « تفسير غريب =

ويعرّف الزجاجي كتابه هذا فيقول في خطبته[1] : « هذا كتاب أفردته لشرح اشتقاق أسماء الله تعالى عز وجل وصفاته المذكورة في الأثر أن من أحصاها دخل الجنة ، حسب ما رواها أهل العلم ، واستنبطوها بعد الرواية بشواهد من كتاب الله عز وجل ، فاستخرجوها منه ، لئلا يعارض فيها شك ولا يختلج في الصدور زيغ في التصديق بها ، على مذاهب (أهل) العربية العلماء باللغة ، العارفين بأساليب كلام العرب واشتقاقه وتصاريفه ، غير عادل عن مذاهب العرب في ذلك خاصة . وأختم الكتاب بالفرق بين الاسم والنعت ، ووجوه النعت في كلام العرب ، ومجاري صفات الله عز وجل وموقعها من ذلك ، وذكر من قال بالاشتقاق ، ومن أبى ذلك ، والردّ عليه وبالله التوفيق »[2] .

وقد حقق هذا الكتاب الدكتور عبد الحسين المبارك ونشره عام ١٩٧٤ .

٧ ـ كتاب الإبدال والمعاقبة والنظائر :

وهو كتاب يبحث في تبادل الحروف بعضها مع بعض وتعاقبها وتناظرها .

وقد حققه أستاذنا عز الدين التنوخي ونشره المجمع العلمي العربي بدمشق عام ١٩٦٢ .

٨ ـ كتاب اللاّمات :

ذكره كثير ممن ترجموا للزجاجي كالسيوطي[3] وبروكلمان[4] وغيرهما ، وهو

= القرآن » : « نفتتح كتابنا هذا بذكر أسماء الله الحسنى وصفاته العلى فنخبر بتأويلها واشتقاقها ... » وبذلك يكون سابقاً لغيره ولكنه لم يفرد ذلك بالتأليف كما فعل الزجاجي .

(١) من هذا الكتاب نسخة في دار الكتب المصرية رقمها / ٣ ش لغة وهي في ١٤٩ورقة وصورتها في معهد المخطوطات (فيلم / ٣١٢) وهي من رواية أحمد بن محمد بن سلمة الغسّاني عن أستاذه الزجاجي . وسمعها منه علي بن الحسين الربعي .

(٢) انظر صورة الأصل في ص ٥٠

(٣) بغية الوعاة ٢٩٧ والأشباه والنظائر ٢٢٨/٢

(٤) G. A. L . الذيل ١٧١/١

كتاب جيد يبحث في اللامات ومواقعها في كلام العرب . قال الزجاجي في خطبته : « هذا كتاب مختصر في ذكر اللامات ومواقعها في كلام العرب وكتاب الله عز وجل ومعانيها وتصرّفها والاحتجاج لكل موقع من مواقعها ، وما بين العلماء في بعضها من الخلاف . وبالله التوفيق[1] » .

٩ ـ شرح كتاب الألف واللام للمازني :

ذكر السيوطي[2] هذا الكتاب في جملة كتب الزجاجي وأشار إليه صاحب عيون التواريخ[3] ، كما أشار إليه صاحب كشف الظنون حين تحدث عن كتاب الألف واللام للمازني[4] . ولم أقع على نسخة منه ولا وجدت أحداً وصفه أو تحدّث عنه .

١٠ ـ المخترع في القوافي :

ذكره السيوطي وقال إنه وقف عليه[5] ، وذكره صاحبا (عيون التواريخ) و (كشف الظنون)[6] . وأما ابن النديم فلم يذكر للزجاجي سواه ، ولكنه اقتصر من عنوانه على (القوافي) فقط فقال « وله ـ للزجاجي ـ من الكتب كتاب (القوافي) »[7] وعدّهما محقق الجمل كتابين ثم استدرك فقال عند ذكره كتاب القوافي : (ولعله هو المخترع .)[8] وهذا هو الأرجح ؛ لأنه ما من أحد جمع بين ذكر الكتابين .

---

(١) وقد حققناه ونشره مجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٩٦٩ . وانظر صورة الأصل في ص ٥٢

(٢) بغية الوعاة ٢٩٧

(٣) عيون التواريخ المخطوط . ورقة ٢١٧ .

(٤) كشف الظنون ١٣٩٦/٢

(٥) بغية الوعاة ٢٩٧ والأشباه والنظائر ٢٢٨/٢

(٦) كشف الظنون ١٦٢٥/٢

(٧) الفهرست ١١٨

(٨) مقدمة الجمل

١١ ـ كتاب الهجاء :

لم يشر أحد إلى هذا الكتاب بين مؤلّفات الزجاجي سوى بروكلمن . إلا أن الزجاجي نفسه أشار إليه في كتاب الجمل ، فقال في باب الأفعال المهموزة : « وقد ذكرت عامتها في كتاب الهجاء . » ونقل ذلك عنه ناشر الجمل ولم يزد عليه شيئاً .

١٢ ـ كتاب المجموع في معرفة أنواع الشعر وقوافيه :

جاء اسم هذا الكتاب منسوباً إلى الزجاجي في فهرسة ابن خير[١] . ونقله عنه محمد بن أبي شنب محقّق الجمل . ولم يذكره أحد سواهما .

١٣ ـ كتاب معاني الحروف :

عدّ بروكلمن بين مصنّفات الزجاجي كتاباً باسم (حروف المعاني) . وأما (معاني الحروف) فلم يذكره أحد غير ابن خير الإشبيلي[٢] . إلا أن القفطي قال في الإنباه إن « لأبي علي الفارسي كتاب (الأغفال) فيما أغفله الزجاجيّ في المعاني[٣] . » ؛ وكلام القفطي هذا ، يمهّد السبيل إلى وهم القارىء ، إذ يدلّ على أن (أغفال) الفارسي يتصل بمعاني الحروف للزجاجي . والحق أن في كلام القفطي نقصاً وسهواً : أما النقص فلأنه كان ينبغي له أن يشير إلى أن (الأغفال) كتاب في معاني القرآن . وأما السهو فلأن (الأغفال) هو تعقيب واستدراك على كتاب (معاني القرآن وإعرابه) لأبي إسحاق الزجاج ، لا على معاني الحروف لأبي القاسم الزجاجي ، ولم يشر محقق الإنباه إلى ذلك[٤] .

---

(١) فهرسة ابن خير ٢٤١

(٢) فهرسة ابن خير ٣١٩

(٣) إنباه الرواة ٢٧٤/١

(٤) أقول زيادة في الإيضاح : للأغفال نسختان ، إحداهما في مكتبة الأوقاف بطرابلس الغرب رقمها (خزانة ١ رف ٤ رقم ٩٤) وهي مكتوبة سنة ٦٧١ هـ . والنسخة الثانية في دار الكتب =

١٤ ـ شرح رسالة كتاب سيبويه :

لم يذكر هذا الكتاب أحد ممن ترجموا للزجاجي ولم يشر الباحثون إليه على كثرة عنايتهم بكتاب سيبويه وما يتصل به . والذي ذكر هذا الكتاب هو صاحبه نفسه ، فقد أشار إليه أكثر من مرة فقال في كتابه (إيضاح علل النحو) : وفي ذلك احتجاج ونظر لم تقصد إليه في هذا الكتاب ، لأنا قد شرحناه في كتاب (شرح الرسالة بجميع ما فيه)[١] . وقال في موضع آخر « فأما القول فيما قاله سيبويه في كتابه « هذا باب علم ما الكلم من العربية » وما في ذلك من الألفاظ والوجوه ، فقد ذكرته في كتاب أوردته لتفسير رسالة كتاب سيبويه ... »[٢] وقال أيضاً « وقد أشبعتُ المعنى في تفسير كلام سيبويه هذا ، في تفسير رسالته »[٣] .

وأما ما أراده الزجاجي من هذا الكتاب ، فهو ـ فيما أعتقد ـ شرح الصفحات الأولى من كتاب سيبويه ، تلك التي بحث سيبويه فيها أموراً عامة قبل الدخول في أبواب النحو التي تبدأ في الصفحة الثالثة عشرة من الكتاب بباب الفاعل . ويؤيد ذلك :

= بالقاهرة رقمها (٥٢ تفسير) ونقلت عن هذه النسخة نسخة أخرى في دار الكتب أيضاً .
وقد ذكر ابن خير كتاب الأغفال بنسبته الصحيحة في فهرسته ص ٣١٠ كما ذكر كتاب (معاني القرآن وإعرابه) للزجاج في ص ٦٤ .
وبمناسبة الخلط بين الزجاج والزجاجي ، يجدر بي أن أنبه على أن الكثير من فهارس المكتبات العامة ذكرت (كتاب فعلت وأفعلت) منسوباً إلى الزجاجي ، حتى أخذ بذلك بعض المحققين . فمنهم الأستاذ محمد بن أبي شنب محقق الجمل بين آثار الزجاجي ، زاعماً أنه ينقل عن كشف الظنون . والحق أن هذا الكتاب من وضع أبي إسحاق الزجاج ، أستاذ أبي القاسم الزجاجي ، كما في كشف الظنون نفسه ١٤٤٧/٢ وكما في فهرسة ابن خير ٣٥٢ وقد طبع هذا الكتاب في القاهرة سنة ١٣٢٥ هـ (١٩٠٦ م) ضمن مجموعة باسم (الطرف الأدبية) .

(١) الإيضاح : ٤١
(٢) الإيضاح : ٤٥
(٣) الإيضاح : ٥٣

١ ـ أنه من عادة الزجاجي أن يستعمل لفظ (رسالة) بمعنى مقدّمة الكتاب أو خطبته ، وقد رأيناه يستعملها غير مرة في حديثه عن مقدمة أدب الكاتب لابن قتيبة .

٢ ـ من المعروف أن كتاب سيبويه لا مقدمة له ، إلا أن في الصفحات الثلاث عشرة الأولى منه ما يصلح أن يكون مقدّمة للكتاب ، لأنه بحث في أمور عامة يدخل أكثرها في مقدّمات كتب النحو . وأما أبواب النحو بتفصيلها وتفريعها فتبدأ في الصفحة الثالثة عشرة من الكتاب ، حيث يبدأ الكلام على باب الفاعل .

٣ ـ قول الزجاجي إنه شرح في هذا الكتاب قول سيبويه « هذا باب علم ما الكلم من العربية » يدلّ على أن هذا الباب من (الكتاب) داخل في (رسالة كتاب سيبويه) وهذا يتفق مع ما أشرت إليه في الفقرة السابقة من اعتبار الصفحات الثلاث عشرة الأولى هي مقدمة الكتاب[1] .

١٥ ـ كتاب غرائب مجالس النحويين الزائدة على تصنيف المصنِّفين :

لم يشر إلى هذا الكتاب غير اثنين ممن ترجموا للزجاجي هما السيوطي وبروكلمن ؛ أما السيوطي فقد أشار إليه شاكًّا في نسبته حين نقل عنه بعض مجالسه ، وأما بروكلمان فقد عدّه في جملة آثار الزجاجي .

قال السيوطي في الأشباه والنظائر : « مجلس الخليل مع سيبويه ، ذكره أبو حيّان في تذكرته[2] وأظنه أخذه من كتاب غرائب مجالس النحويين الآتي ذكره »[3] وقال فيما بعد : « مجلس أبي إسحاق الزجاج مع جماعة ، ذكره أبو حيان

---

(١) انظر التفصيل في كتابنا « الرماني النحوي » ص ١١٠ ـ ١١٢

(٢) التذكرة في العربية لأثير الدين محمد بن يوسف أبي حيان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥ . وذكر في كشف الظنون ٣٩٣/١ .

(٣) الأشباه والنظائر ١٦/٣ .

في تذكرته ، وهو في كتاب المجالس المشار إليه ، وأظنه تأليف تلميذه أبي القاسم الزجاجي »[1] وأثبت ظنه ثانية فقال : « مجلس ذكر صاحب الكتاب المسمى غرائب مجالس النحويين الزائدة على تصنيف المصنفين ، ولم أقف على اسم مؤلفه ، وأظنه لأبي القاسم الزجاجيّ »[2] . وقد نقل عنه ذلك صاحب خزانة الأدب[3] ومع أن السيوطي لم ينر لنا السبيل ، ولم يذكر ما دفعه إلى هذا الظنّ ، إلا أننا نستطيع إذا رحنا نتلمس له الدليل أن نجد بعض ما يؤيده ويرجّح ظنه .

إذا عدنا إلى ما نقله السيوطي من أخبار هذه المجالس وجدنا :

١ ـ أنّ أسلوب الرواية في هذه المجالس هو نفسه أسلوب أبي القاسم في أماليه ؛ فكلاهما أسلوب يعنى صاحبه فيه بالسند عناية كاملة . رأينا ذلك حين تحدثنا عن الأمالي ، ونراه هنا في أخبار المجالس الوارد ذكرها في الأشباه والنظائر (٣ : ٣٥ و٣٦ و٣٧) .

٢ ـ أنّ الذين يروي عنهم صاحب كتاب المجالس هم أنفسهم شيوخ الزجاجي وزملاؤه ، الذين روى عنهم في كتبه ؛ فمنهم اليزيدي (أشباه ٣ : ٣٣) والزجّاج (٣ : ٣٤) وأبو جعفر الطبري (٣: ٣٥ و٣٩) والأخفش (٣ : ٣٧ و ٣٩ و ٤٠) وابن الخياط وابن شقير (٣ : ٤٦) وهؤلاء جميعاً ممن اجتمع الزجاجيّ بهم ، وصرّح في (الإيضاح) بالأخذ عنهم .

٣ ـ أنّ عنوان الكتاب الذي هو (غرائب مجالس النحويين الزائدة على تصنيف المصنّفين) فيه رغبة ظاهرة في الحرص على ذكر الغرائب التي لم يذكرها المصنفون من قبل ، وهذا يتفق مع ما عرفناه من رغبة الزجاجي وحرصه على أن

---

(١) الأشباه والنظائر ١٧/٣ .

(٢) المصدر السابق ٢٩/٣ .

(٣) الخزانة ٣٥٣/٢ .

يذكر في مصنفاته ما لم يذكره غيره ، وأن يضمن تأليفه ما لا يوجد في غيرها ، قال عن كتابه (الإيضاح في علل النحو) إنّ أكثر ما أودعه إياه لا يكاد يُرى مفرّقاً ولا مجموعاً في غيره[1] . وقال عن المسائل التي أودعها كتابه : « منها ما تلقيناه من علمائنا رضي الله عنهم تلقياً ومشافهة مما لم يودعوه كتبهم ولا يوجد فيها البتة »[2] .

وبعد ذلك . فأنا لا أدعي أنني أرضيت العلم ، أو وصلت بالظن إلى اليقين ، إذ ينبغي للجزم في معرفة صاحب كتاب المجالس أن نعود إلى النسخ المخطوطة من كتب المجالس ، ونقارن بين مجالسها وننظر في تاريخ أصحابها ... وليس هذا التمهيد الذي أقدّم فيه آثار الزجاجي هو موضع هذا التحقيق العلمي الدقيق[3] .

١٦ ـ الإذكار بالمسائل الفقهية :

ومما يجب ذكره بين آثار الزجاجي تلك المسائل المتفرّقة التي نقلت عنه في كتب المتأخرين ، وكان منها ما يتصل بالفقه ومنها ما له صلة بغير الفقه . فما كان منها فقهياً فقد جمعه وأطلق عليه اسم (الإذكار بالمسائل الفقهية) ، ونقل السيوطي هذه المسائل في الأشباه والنظائر ، ونحن نذكر مقدّمتها لوضوح دلالتها عليها : « قال أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي النحوي رحمه الله تعالى : أما بعد ، حفظك الله وأبقاك ، وهدانا وإياك ، ووفقنا فيما نحاول ديناً ودنيا للرشاد ، ورزقنا علماً نقرن به عملاً يقرّب منه ويزلف لديه ، إنه سميع بصير وعلى ما يشاء قدير . فإنك أذكرتني بالمسألة التي سألتني عنها في البيت الذي سئل الكسائي عنه وهو قوله :

---

(١) الإيضاح : ٤٠

(٢) انظر مقدمة « الإيضاح في علل النحو » ص : ٣٨

(٣) نشرت وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت عام ١٩٦٢ هذا الكتاب بعنوان « مجالس العلماء » بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون .

فـأنتِ طـلاقٌ والطـلاق عـزيمـة   ثـلاثـاً ومن يخرَق أعـقّ وأظلم[1]

وتفسيري وجه الطلاق بالنصب في ثلاث مسائل فقهية من العربية يتلاق بها النحويون ، ويسأل عنها متأدبو الفقهاء ، وكنت جمعتها قديماً ، منها مسائل ذكر لي أبو بكر محمد بن منصور المعروف بابن الخياط النحوي أنه اجتمع هو وأبو الحسن ابن كيسان مع أبي العباس ثعلب على تلخيصها وتقريرها ، ومنها مسائل ذكر لي أن أبا العباس ثعلباً أفاده إياها . ومنها مسائل منثورة جمعت بعضها عن شيوخي شفاهاً ، وبعضها مستنبط من كتبهم ، فأحببت أن أجمعها في هذا الكتاب وأسميه (كتاب الإذكار بالمسائل الفقهية) فاعتمدت ذلك حين نشطتني له ، فجمعتها فيه كلها وما اتصل بها وجانسها ومسألة الكسائي التي جرى ذكرها ، وجعلته نهاية في الاختصار ، وموجزاً غاية الإيجاز ، لئلا يطول فيمل ، ويكثر فيضجر ، وبالله التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل »[2] .

ثم أورد بعد ذلك أربع عشرة مسألة كلها في الطلاق .

١٧ ـ مسائل متفرقة :

ومن آثار الزجاجيّ مسائل متفرّقة جمعها في كتاب بعث به إلى أبي بكر الشيباني ، وكان قد سأله عن بعضها ، فدفعه السؤال إلى الجمع والتأليف . جاء في الأشباه والنظائر : « هذه إحدى عشرة مسألة ، سأل عنها أبو بكر الشيباني أبا القاسم الزجاجي في كتاب أنفذه إليه من طبرية إلى دمشق ، فكتب إليه في الجواب :

بسم الله الرحمن الرحيم . حفظك الله وأبقاك ، وأتمّ نعمته عليك ، وأدامها لك . وقفت يا أخي ـ جعلني الله فداك ـ على مضمّن كتابك الوارد مع أخينا

---

(١) عد إلى ما قيل حول هذا البيت في الأشباه والنظائر ٢٤٠/٤ .

(٢) الأشباه والنظائر ٢٣٣٤/٤ .

حفظه الله ، والجواب عنه يصدر إليك ولا يتأخر بحول الله ومشيئته . ووقفت على ما ضمنته آخرة من المسائل التي اشتبهت عليك ، وبادرت إليك بتفسيرها في هذا الكتاب ، لعلمي بتعلق قلبك بها ، وليعجل أخونا حفظه الله الانتفاع بها . وأتبعتها مسائل من عندي ، منتخبة من ضروب شتى ، أنت تقف عليها وتذكرني بها ، ومهما عرض لك من أمثال هذا فلا تنقبض في مفاتحتي به ؛ فإني أسرّ بذلك ، وأفضي إليك فيه ما عندي على مبلغ ما يتناهى إليه علمي إن شاء الله تعالى . »[1]

ثم يورد المسائل الإحدى عشرة ، ونحن نكتفي بإيراد المسألة الأولى منها . قال : « أما قولهم هذا زيد السعدي سعد بكر ، وقولك كيف يعرب سعد وما الاختيار فيه ؟ فإن هذه المسألة يختار فيها الكوفيون الخفض فيقولون زيد السعدي سعدِ بكر ، قالوا لأن معنى قولنا زيد السعدي : زيد من سعد ، ثم تقول سعدِ بكر على الترجمة (يعني البدل) ، لأنا نريد بهذا الكلام الإضافة ، وليس يمنعون من إجازة نصبه .

فأما أصحابنا البصريون فلا يجيزون خفض هذا البتة ، لأن قولنا : زيد السعدي ، سعد مرفوع ، وليس بمرفوع وإنما الياء المثقّلة في آخره دلت على النسب إليه ، ولا يكون المضاف إليه أولاً والدالّ على الإضافة آخراً . ولعمري إن النسب إضافة ، لأنا إذا قلنا رجل بكريّ وتميميّ ، فإنما نضيف إليه ، ولكنه ليس على طريقة المضاف والمضاف إليه . وليس ههنا لفظ خافض ولا مخفوض ، وقد سمى سيبويه النسب إضافة على الوجه الذي ذكرته لك ، فيقول أصحابنا : أزيد السعديّ سعدَ بكر ، بالنصب على أعني سعد بكر ، ولا يمنعون من الرفع على معنى هو سعد بكر .

وليست هذه المسألة مسطرة لأصحابنا في شيء من كتبهم البتة ، وهي

(١) الأشباه والنظائر ٤٨/٢ .

مسطّرة في كتب الكوفيين ، ولكني سألت عنها أبا بكر ابن الخياط وابن شقير فأجاباني بما ذكرته لك ...

١٨ ـ الأسئلة الواردة على البسملة وأجوبتها :

أضاف بروكلمان إلى ما ذكره من كتب الزجاجي السابقة كتاباً آخر باسم (بيان الأسئلة الواردة على البسملة وأجوبتها) ولم أجد أحداً أشار إلى هذا الكتاب سواه .

والخلاصة أن مكتبة الزجاجي هذه لم يبق منها إلا ثمانية كتب إلى جانب المسائل الصغيرة التي حفظها لنا السيوطي . وقد طبع من هذه الكتب الجمل ، والأمالي ، والإيضاح في علل النحو ، واشتقاق أسماء الله تعالى ، والإبدال ، والمعاقبة والنظائر ، واللامات ، ومجالس العلماء .

ونعرض فيما يلي صوراً لصفحات مخطوطة من كتاب (الإيضاح في علل النحو) وكتاب (شرح مقدمة أدب الكاتب) و كتاب (اشتقاق أسماء الله تعالى وصفاته المستنبطة من التنزيل وما يتعلق بها من اللغات والمصادر والتأويل) وكتاب (اللامات) للزجاجي :

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله ذي المنن الجزيلة والعطايا الجليلة التي لا يستطيع أحد عدّها ولا
يدرك نهايتها وصلى الله على نبيه محمد وآله الطيبين الطاهرين
وسلم تسليمًا. اعلم وفقنا الله وإياك للرشاد والهدى وجنبنا
سبل الغواية والردى أن الكتب المصنفة في فنون العلم كثيرة جدًا
لأن كل فريق انتشر في التأليف في النوع الذي حاوله منه
حتى لو أن مكلفًا كلف الإحاطة بما صنف من فن واحد من فنون
العلم لعسر ذلك عليه ولم تسعه الأزمنة وأفنى أكثر
زمانه في تعلمه لم يمكنه الإحاطة بذلك حتى يقضي على نفسه بأنه لم
يبق مصنف في ذلك الفن لأن كلام الناس غير محصور والقرائح
مختلفة غير موقوفة والآراء متباينة غير متشاكلة كل يؤلف على
قدر طباعه واختياره وقصده ومحله من ذلك العلم الذي يعانيه ويؤثر
منه التصنيف منه علوًا وانحدارًا عليه وفصاحة وسلامة
فيه أو توسطًا بين هاتين المنزلتين من لم يسبق له تعهد للقدمات
التي ذكرنا أن يكون كل من نظر في تصنيفه موافقًا له طبعًا
ورأيًا واختيارًا ومحلًا من ذلك بل أكثر من ينظر فيه مخالف
له في ضرب من هذه الضروب أو في أكثرها فيميله عنه ما
نافره منه إلى ما ألفه وعرفه وإذا كان ما ذكرناه صحيحًا عند كل
ذي لب غير مختل مستشهد بفعله الناس ونعرض مقداره من
العلم للعالم والموازنة بعرضه بتصنيف كتاب في فن من
فنون العلم الذي قد كان من جد أو هزل أن يبنا برطلي ما قاله
طول عمره من جامعه وعلمه ومحله وجهد نفسه وسير ما ستر
الأيام من خفي أسراره وغامض أخباره لأنه قبل تكلفه ذلك

كتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي

صورة وجه الورقة الثانية وفيها أول الخطبة

كتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي

صورة ظهر الورقة الثانية وفيها أول الخطبة

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

قال أخبرنا الشيخ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي رحمه الله

[illegible]

شرح مقدمة « أدب الكاتب » للزجاجي

صورة وجه الورقة الثانية وفيها أوله

شرح مقدمة « أدب الكاتب » للزجاجي .

صورة ظهر الورقة الثانية وفيها أوله

بسم الله الرحمن الرحيم

قال أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي وقرأه عليه الحمد
لله ... والجلال والعزة والعظمة والسلطان
الحكيم القديم الاحد الفرد الصمد العليم ذي الاسماء الحسنى
والصفات العلى الذي لم يتخذ صاحبة ولا ولدا خالق الخلق
بقدرته ومصرفهم على ارادته ومقتضيه عند انقضاء مدته احمده
على ما ابلى وانعم واولى واستعينه على طاعته والسبيل الى ما
يرضى وصلى الله على سيد المرسلين وافضل النبيين محمد
وآله الطيبين الطاهرين هذا الكتاب افردته لشرح اشتقاق
اسماء الله عز وجل وصفاته المذكورة في القرآن مرتبا
... حسب ... اهل العلم واستنبطوها بعد
الروية بشواهد من كتاب الله عز وجل ...
... فيها ... في الصدر ...
بها ... العربية العلماء باللغة ... باساليب
... واشتقاقه ... عن مذاهبهم
... بالفرق بين الاسم والنعت
... صفات الله عز وجل
... بالاشتقاق ...

كتاب اشتقاق أسماء الله تعالى وصفاته المستنبطة من التنزيل
وما يتعلّق بها من اللغات والمصادر والتأويل للزجاجي
صورة وجه الورقة الثانية وفيها خطبته

وأنا به عليه وبالله التوفيق فهو حسبنا ونعم الوكيل. حدثنا أبو عبد الله
الحسين بن محمد الرازي [illegible] قال حدثني أبو بكر محمد بن [illegible]
قال حدثني أبو الفضل [illegible] بن [illegible] العقبي بمصر قال
حدثني عتاب بن [illegible] بن جعفر بن [illegible] قال حدثنا سفين عن
أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه و
سلم قال إن لله تسعة وتسعين اسما مائة إلا واحدا من أحصاها
دخل الجنة قال عتاب فحدثني [illegible] بن محمد بن [illegible] المكي قال سألنا
سفين أن يملي علينا التسعة والتسعين اسما التي لله عز وجل
فسألناه أن يخرجها لنا فلما [illegible] علينا أتينا أبا [illegible] فأملى علينا هذه
الأسماء فأتينا سفين فعرضناها عليه فنظر فيها [illegible]
هي هذه فقلنا له اقرأها علينا فقرأها علينا سفين في فاتحة الكتاب
يا الله يا رب يا رحمن يا رحيم يا مالك وفي البقرة ستة وعشرون اسما
يا محيط يا قدير يا عليم يا تواب يا حكيم يا بصير يا واسع يا بديع يا سميع
يا كافي يا رؤوف يا شاكر يا إله يا واحد يا غفور يا حليم يا قابض يا باسط
يا لا إله إلا هو يا حي يا قيوم يا علي يا عظيم يا ولي يا غني يا حميد وفي آل عمران
أربعة أسماء يا قائم يا وهاب يا سريع يا [illegible] وفي [illegible] ستة أسماء
يا رقيب يا حسيب يا شهيد يا [illegible] يا مقيت يا وكيل وفي [illegible]
يا باطن يا ظاهر يا قدير يا لطيف يا خبير وفي الأعراف اسمان يا محيي يا مميت وفي

كتاب اشتقاق أسماء الله تعالى وصفاته المستنبطة من التنزيل

وما يتعلّق بها من اللغات والمصادر والتأويل للزجاجي

صورة ظهر الورقة الثانية وفيها خطبته

كتاب اللامات للزجاجي

صورة وجه الورقة الثانية وفيها خطبة الكتاب وأوله

كتاب اللامات للزجاجي

صورة ظهر الورقة الثانية وفيها خطبة الكتاب وأوله

- ٣ -

مادة كتاب الإيضاح

يتألف كتاب الإيضاح من مقدمة وثلاثة وعشرين باباً ، يضاف إليها مسائل صغيرة ، ألحقها الزجاجي في آخره .

أما المقدمة فيتعرض الزجاجي فيها لموضوعات كثيرة ؛ كوجوب العناية بالتأليف ، وسبب وضعه للكتاب ، وطريقة معالجته للموضوع ، وسبب تسميته بالإيضاح ...

وأما الأبواب الثلاثة والعشرون فلن نعرضها هنا كما عرضها الزجاجي في كتابه ، أبواباً عامة في كل منها نصيب للاسم والفعل والحرف ، فإذا هو يجمع في باب واحد مسائل متنوعة ، وبحوثاً مختلفة ، وحّدت بينها المصطلحات ، ولكننا سنعرض مادة الكتاب على أساس تقسيم البحوث التي تناولها أقساماً أربعة ؛ فنتحدث في القسم الأول عن الاسم ، ونورد في هذا القسم كل ما له صلة بالاسم من كل أبواب الكتاب . ونجعل القسم الثاني للفعل ، والثالث للحرف ، وأما القسم الرابع فنعرض فيه للمسائل العامة التي وردت في الكتاب كمسائل الإعراب والنحو وغير ذلك .

١ ـ الاسم

تعرض الزجاجي في كثير من أبواب (الإيضاح) لمسائل تختص بالاسم ؛ كتسمية الاسم وسببها ، وحدّ الاسم ، واختلاف النحويين فيه وتأثرهم بالمنطق ، واستحقاق الاسم للإعراب ، ومكان الإعراب فيه ، ومرتبة الاسم من حيث التقدم والتأخر بإزاء الفعل والحرف . وخفة الاسم ، وامتناعه من الجزم ، وتثنيته وجمعه .

أمّا الحديث عن سبب تسمية الاسم فيورد فيه حجة القائلين بأن كل لفظ من اسم أو غيره إنما هو « فعل » للمتكلم الناطق بـه . ثم يبين أن الاسم اكتسب هـذه التسمية لأنه دال على المسمّى وسِمة له .

وأما حدّ الاسم فقد أتى به الزجاجي حدًّا نحوياً فقال : « الاسم ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعاً في حيّز الفاعل أو المفعول به » . وتعرّض لما حدّه بـه النحـاة ، وانتقد ما كان جارياً من حدودهم على أوضـاع المنطق ، وبيّن أن غرض المنطقيين من حدهم يختلف عن غرض النحويين ، ومن هنا كنا نجد بعض الحـدود صحيحـة على أوضاع المنطق ، وهي على أوضاع النحو غير صحيحة ، ولا مستقيمة .

وناقش أصحاب الحدود المنطقية في النحو مبيناً خطأهم . ثم استعرض حـدود النحاة للاسم استعراض الناقد ؛ فأورد تعريفات كل من الأخفش الأوسط ، وابن السراج ، وابن كيسان ، والمبرد ، للاسم فعـاب بعضهـا ونقضـه ، واعتـذر لبعضهـا بأن صاحبها لم يرد الحد على الحقيقة ، وإنما أراد بحـده التقريب على المبتـدئين كما هو الشأن عند المبرد الذي اعتذر الزجاجي له ودافع عنه .

وتحدث عن الإعراب ، وبيّن العلة في وقوعه آخر الاسم دون أوله ووسطـه . فـاستعرض مـا قـالـه النحويون كأبي بكر ابن الخيـاط ، والمبرد ، وغيرهمـا ، وكان يورد القول وما اعترض به عليه ، ثم يحكم على أقوالهم بأنها كلها أقوال مقنعة .

وأما استحقاق الاسم للإعراب فقد ذكر فيه رأي الخليل ، وسيبويـه ، ونحـاة البصرة ، وأورد حجتين لهم تثبتـان أن الاسم هو المستحق لـلإعراب دون الأفعـال والحروف المستحقة للبنـاء ، إلا مـا عرض لـه من الأسماء علـة منعتـه من الإعراب فدخل في بـاب المبنيـات . ثم أورد أقوال الكوفيين وقـدم حججهم . ولكنـه وقف قبل تفصيل أدلتهم لينبـه على أن هـذه الحجـج على ثـلاثـة أقسـام ، فمنهـا مـا كان مسجلاً في كتب البصريين والكوفيين ، فنقله بغير ألفاظهم لصعوبة فهمها ، ومنها

ما اخترعه من عنده ، ولكن على أصول القوم ومقاييسهم ، ومنها ما تلقاه عن شيوخه ، مما لم يودعوه كتبهم . ويقطع الحديث هنا ليذكر لنا شيوخه الذين أخذ عنهم ، فيعددهم ذاكراً ما يميل إليه كل منهم من المذاهب وفنون العلم . ويعود بعد ذلك إلى ما كان بصدده من إيراد حجج الكوفيين ومناقشتها .

ويتعرض الزجاجي في بعض الأبواب لمسائل نظرية تخص الاسم ، كما في الباب الحادي عشر ، وهو باب القول في الاسم والفعل والحرف ، وأيها أسبق في المرتبة والتقدم ، فيصدّر الباب بقول جمهور النحاة من بصريين وكوفيين ، وهو أن الأسماء قبل الأفعال وقبل الحروف ، ويشرح هذا القول ويورد الحجج ضده . ثم يعود على هذه الحجج فيوهيها ، ويبين مغالطتها ، وينتهي من ذلك إلى إثبات رأي الجمهور .

ويكتفي في بعض الأبواب بعرض الأقوال المختلفة دون أن يبين رأيه ، كما هو الأمر حين تحدث عن العلة في خفة الاسم وثقل الفعل . فأورد قول البصريين ووضحه ، ثم عرض لأقوال الكسائي ، والفراء ، وهشام بن معاوية ، وثعلب ، فذكرها دون تعليق .

ومن المسائل التي عرض لها في باب الاسم ، هذه المسألة التي طال فيها نفسه ، وهي علة امتناع الأسماء من الجزم ؛ ابتدأ هذا الباب بقوله إن لسيبويه في ذلك قولين ، ثم قدم أحدهما لأنه المعتمد عند النحويين فشرحه ، وأتى بثلاثة ردود عليه ثم دفع هذه الردود بقوة ، وانتقل بعد ذلك إلى القول الثاني لسيبويه وأعقبه بآراء الكوفيين وبعض البصريين ممن خالف سيبويه ورأى غير رأيه .

وكان آخر ما تحدث عنه الزجاجي في باب الاسم التثنية والجمع ، فعرّف التثنية وبين كيفيتها ، وأوضح اختلافها عن الجمع . وتحدث عن الجمع بأنواعه السالم منه والمكسر ، وما كان منه للقليل وما كان منه للكثير .

وأورد بعد ذلك مسائل فرضية ، وأسئلة نظرية كقوله : لِم كان رفع الاثنين بـالألف ، وهي المجـانسـة للفتح ، ولِم يكن بـالواو ، ولِم لم تخص الألف برفع الجمع والواو بتثنيـة المرفوع ؟ ولِم ضم النصب إلى الخفض دون أن يضم إلى الرفع أو دون أن تجعل له سمة خاصة به ؟؟ وأجاب عن كل ذلك .

٢ ـ الفعل

تناول الزجاجي الحـديث عن الفعل في أكثر أبواب الكتـاب ، فتحـدث عن سبب تسمية الفعل ، وحدّه ، وماقيل في سبقه للمصدر وتأخره عنه ، واستحقـاقـه للبناء ، ومرتبته إزاء الاسم والحرف ، ومراتب الأفعال فيا بينهـا ، وفعل الحـال ، وثقل الفعل ، وامتناعه من الخفض ، وعدم الإضافة إليه .

أما سبب تسمية الفعل فقـد بين الزجـاجي أنـه إن كان كل من الاسم والفعل والحرف يستحق أن يسمى بـ (فعل) لأنـه فعل المتكلم ، فإن الفعل أحقهـا بهـذه التسمية ، وذلك لأن الفعلية أصابته من جهتين ، فكان فعلاً للمتكلم به من جهـة ، وفعلاً لفاعله من جهة ثانية . وأما حـد الفعل فقـال : إنـه ـ على أوضـاع النحو ـ مادل على حدَث وزمان ماض أو مستقبل ، وفسّر الحدث بالمصدر ، وشرط اقترانه بالزمان ليكون منهما الفعل ، فأما إنّ دل على الحدَث وحـده ، فهو المصـدر ، وإنْ دل على زمـان فقـط فهو الظرف . وذكر أن قولـه هـذا لا يعـدو أن يكون تفسيراً لقول سيبو يه .

وأتى بحـدّ آخر وضعـه بعض النحويين للفعل ، فنقضـه ، ثم تعرض لـمـا يـزعم الكوفيون أنه فعل دائم فقال إنه محال .

وتحدث في بـاب آخر عن المسـألـة الخلافيـة المعروفـة حول الفعل والمصـدر ، وأيها مأخوذ من صاحبه ؟ فـأورد قول سيبويـه ، ووضحـه وألحق بـه قول الفراء والكوفيين ، ثم عاد فذكر أدلة البصريين وأثبتها ، ورد على أدلـة الكوفيين ، وبين

أنهم لم يكونوا فيها على صواب ، وختم الحديث بذكر محاورة جرت بينه وبين ابن الأنباري النحوي الكوفي ، أظهر لنا فيها عناد الكوفي وإصراره على التمسك برأيه .

وأما استحقاق الفعل للبناء فقد ذكر في الحديث عنه أقوال البصريين وعلى رأسهم سيبويه ، ثم عرض لأقوال الكوفيين الذين يرون أن أصل الإعراب للأسماء والأفعال جميعاً ، وأما البناء فللحرف فقط ، وأورد حججهم في ذلك وردها . وختم الباب بتصويب رأي البصريين .

وتناول الحديث عن مرتبة الفعل بالنسبة إلى الاسم والحرف ، فذكر اتفاق البصريين والكوفيين على أن الفعل بعد الاسم وقبل الحرف ، وناقش هذا القول ، وانتهى إلى إثباته وتأييده . وأما رأيه في تقدم الأفعال بعضها على بعض ، فهو أن السبق للمستقبل فالحال ثم الماضي .

وأفرد باباً للحديث عن فعل الحال ، بين فيه أنه ليس هو الفعل الذي يسميه الكوفيون بالفعل الدائم ، فهذا محال عنده ، ولكن فعل الحال هو الفعل المتكوّن بين الفعلين المستقبل والماضي ؛ وذلك أن المستقبل هو الفعل الذي لم يقع بعد ، وأن الماضي هو الفعل الذي مضى عليه زمانان اثنان : زمان وقوعه ، وزمان الإخبار عنه ، فأما الفعل الذي يتكون في حال خطاب المتكلم ، فلم يخرج إلى حيز المضي ، ولا هو في حيز المنتظر ، فذلك هو فعل الحال . وهنا يذكر احتجاجاً يرد على البصريين في فعل الحال ، وهو أنه مادام فعلاً مستقلاً فلماذا لم يكن له لفظ خاص يعرف به ؟ ويرد على ذلك بأن قوة الشبه بين المضارع والاسم ، هذه القوة التي منحت الفعل الإعراب ، هي أيضاً القوة التي جعلته بلفظ واحد ويقع لمعنيين ، كما كان من الأسماء ما يقع لأكثر من معنيين . وأما الماضي فليس له من شبه الاسم ما يمنحه شيئاً من قوته فبقي على حاله .

وتعرض في موضع آخر لعلة ثقل الفعل ، فذكر رأي بعض البصريين والكوفيين في ذلك . وكان آخر ماتحدث عنه مما له صلة بالفعل ، امتناع الأفعال من الخفض ، وقد أفرد لذكر العلة في ذلك باباً خاصاً صدره بقول سيبويه ، ثم شرح هذا القول شرحاً مفصلاً ، تعرض فيه لذكر امتناع الأفعال من أن تضاف أو أن يضاف إليها ، وأورد في ذلك أسئلة كثيرة وشواهد متباينة ، ثم رد على الأسئلة وخرّج الشواهد بما يلائم الأصل ، ولم يفته أن يلتفت إلى أسماء الزمان خاصة ، ليتحدث عن جواز إضافتها إلى الأفعال أو عدمه ، فقد خصها بحديث مطول ذكر فيه أقوال النحاة الذين يرون جواز هذه الإضافة ، وذكر شواهدهم ، ثم وقف من أقوالهم وشواهدهم موقف الناقد المفند ، يردّ ويرفض ويؤوّل .

٣ ـ الحرف

سبب تسمية الحرف ، وأضربه ، وحدّ كل منها ، واستحقاقه للبناء ، ومرتبته بالنسبة إلى الاسم والفعل ، هو ماتحدث عنه الزجاجي في كتابه ، مما له صلة بالحرف ، فكان نصيب الحرف في الكتاب دون نصيب كل من قسيميه الاسم والفعل .

يرى الزجاجي أن الحرف حدّ بين الاسم والفعل ، ورباط بينهما ، لذلك سمي حرفاً . وحرف الشيء حدّه . ويقسم الحروف ثلاثة أقسام هي حروف المعجم التي تتألف منها الكلمات ، وحروف هي الكلمات نفسها ، وحروف المعاني .

ويعرّف كلاً منها فيقول : إن حروف المعجم هي الأصوات التي لا تدل على معنى من معاني الأسماء والأفعال ، ولكنها أصل تركيبها . والحروف والكلمات هي أبعاض الكلم ، وأما حروف المعاني فهي التي يعنى بها النحويون ، والتي جاءت لتدل على معان في غيرها . ويختم الزجاجي حديثه عن الحدّ باستعراض

نماذج قليلة من حدود النحويين والتعليق عليها بما يدل على عدم اقتناعه بها إذ يقول « وهذا وصف للحرف صحيح ، وليس بحدٍّ له » . وأما استحقاق الحرف للبناء فيوضح الزجاجي رأي سيبويه فيه ، ويورد حجج البصريين في تأييده ، وإثبات أن الحرف كالفعل مستحق للبناء ، وهي حجج مستندة إلى كون الفعل مستحقاً للبناء كقولهم « وإذا كانت الأفعال غير مستحقة للإعراب لأنها عوامل فحروف المعاني من الإعراب أبعد » .

ولم يذكر للكوفيين في الموضوع أكثر من موافقتهم على الأصل القائل بأن الحرف حقه البناء .

وآخر ما تعرض له الزجاجي من مسائل الحرف مرتبته في السبق والتقدم بالنسبة إلى الاسم والفعل . وهي المسألة النظرية التي عالج فيها ترتيب الأسماء والأفعال والحروف وتصنيفها وفق الأسبقية والتقدم . وقد جعل مرتبة الحرف أخيرة بعد الاسم والفعل ، ولكنه بادر إلى الاحتجاج بأنه ما دام الحرف عاملاً في الاسم والفعل ، وما دام العامل قبل المعمول ، فكيف يكون الحرف بعدهما ؟ وأنهى الحديث بردّ هذه الحجة وإبطالها ، بل اتهامها بأنها مغالطة . وأنها لا تنقاس على العلة ومعلولها ، ولجأ إلى الواقع فضرب مثلاً واضحاً فقال إذا كان النجار قبل الباب الذي نجره فإنّ هذا لا يعني أنّه قبل الخشب الذي صنع منه الباب ، وكذلك الحروف التي هي ـ وإن لم تكن أجساماً ـ سابقة لعملها فقط ، وليست سابقة لما عملت فيه ، إن الحروف قبل الرفع والنصب والخفض والجزم ، هذه التي هي كلها من آثارها ، ولكنها ليست قبل المرفوع والمنصوب والمخفوض والمجزوم .

٤ ـ المسائل العامة

من المسائل العامة التي تعرض لها كتاب إيضاح علل النحو المسائل الآتية : اختلاف الحدود وعلته ، وعلل النحو ، والإعراب ولماذا دخل الكلام ؟ وحركة

هو أم حرف ؟ وما معنى الرفع والنصب والجر ؟ والسبب في تسمية النحو ، وفائدة تعلمه . والفرق بين النحو والإعراب واللغة والغريب ، وعلة دخول التنوين في الكلام .

إلى جانب مسائل نظرية قائمة على الفروض كالفعل والمصدر وأيها مأخوذ من صاحبه ؟ وكالإعراب والكلام وأيها أسبق ؟ وغير ذلك مما أشرت إليه في أقسام الاسم والفعل والحرف ، كالتفاوت بينها في المرتبة والتقدم ، وتفاوت الأفعال فيما بينها في التقدم ، وعلة امتناع الأسماء من الجزم ، وامتناع الأفعال من الخفض ... ولم كان رفع الاثنين بالألف ولم يكن بالواو ... ؟

اختلاف الحدود :

يوضح الزجاجي لماذا تختلف الحدود بعضها عن بعض ، مع أن الحد هو ما دل على طبيعة الشيء الموضوع له ، فيقول إن هذا الاختلاف فيما بينها ليس اختلاف تضاد وتنافر ، وإن وقع شيء من هذا كان خطأ في الحدّ ، وفساداً في الحدود ، وإنما هو اختلاف في اللفظ . ثم يبين أن الاختلاف في الحدود قائم حتى بين الفلاسفة أنفسهم وهم أعرف الناس بالحدود ، ويضرب أمثلة كثيرة لاختلافهم في حدّ الفلسفة ، ذاكراً أن هذا ليس من النحو في شيء ، ولكنه ما دام يبحث بعقلية أصحاب الحدود فلا بدّ من مجاراتهم . وثمة شيء آخر يعزو إليه الزجاجي اختلافهم في الحدود ؛ وهو أن لكل منهم غرضاً يقصد إليه في حدّه ، فمنهم من أراد التقريب والإفهام ، ومنهم من أراد الشمول والحصر ، ومنهم من أراد الحدّ على الحقيقة ، واختلاف الأغراض أدى بهم إلى اختلاف الحدود .

علل النحو :

أول ما يشير إليه الزجاجي في باب علل النحو هو أن هذه العلل ليست

كالعلل الفلسفية من حيث كونها موجبة للمعلول ، وأنها متى وجدت وجد بالضرورة ، وإنما هي علل مستنبطة من المعلول بعد وجوده

ثم ينتقل إلى ذكر أقسامها فيجعلها ثلاثة : تعليمية ، وقياسية ، وجدلية نظرية . فالعلل التعليمية هي التي توصل إلى تعلّم كلام العرب . كأن تقول : العلة في نصب « زيداً » من قولنا « إن زيداً قائم » هي مجيء « إن » قبله .

والعلل القياسية كأن تسال عن العلة في نصب « إن » لزيد في قولنا « إنّ زيداً قائم » فنقول : ولِمَ وجب أن تنصب إنّ الاسم ؟ ويكون جوابنا هو العلة القياسية القائلة إن (إن) وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه ، وأعملت إعماله ؛ فالمنصوب بها مشبّه بالمفعول به لفظاً ، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً . وهي تضارع الفعل الذي قدم مفعوله على فاعله نحو : « ضرب أخاك محمد » . وأما العلل الجدلية النظرية فكل ما يعتلّ به في باب (إنّ) بعد هذا الذي سبق ، كأن يقال : فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأي الأفعال شبهتموها ؟ ولِمَ لم تشبهوها بما جاء على الأصل من تقديم الفاعل على المفعول ؟ فكل علة يعتلّ بها المسؤول في الإجابة عن شيء من هذه الأسئلة فهي علة داخلة في باب النظر والجدل .

وبعد أن ينهي الزجاجي حديثه عن أقسام العلة ، يورد خبراً عن الخليل بن أحمد وأثره في علل النحو ، فيقول : إنّ الخليل سئل عن العلل التي يعتلّ بها ؛ أكانت من اختراعه وابتكاره أم أنه أخذها عن العرب ؟ فكان جوابه طريفاً يدل على أنه كان يخترع العلل ويأتي منها بما كان يعتقد أن العرب لاحظته ، وإن لم تصرح بأنه العلة ، وكان آخر جوابه قوله : « فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو ، هي أليق مما ذكرته بالمعلول ، فليأت بها » ويعلّق الزجاجي على ذلك بقوله : « وهذا كلام مستقيم ، وإنصاف من الخليل رحمة الله

عليه » . وينهي حديثه عن العلل بقوله إنّ علل النحو كافة قائمة على هذه الأقسام الثلاثة التي سبق ذكرها .

الإعراب :

يعالج الزجاجي في كتاب الإيضاح عدة مسائل تتعلق بالإعراب ، وسنعرض هذه المسائل عرضاً سريعاً وبالترتيب التي أوردها به .

الإعراب والكلام أيهما أسبق :

يحكم الزجاجي بسبق الكلام للإعراب ، فالاسم أو الفعل موجود ذو دلالة معينة ، ولا تزول دلالته سواء أكان معرباً أم غير معرب . والإعراب طارىء على الكلام لمعنى يعتوره . ولكن هل يعني ذلك أن الكلام نطق به زماناً غير معرب ثم أعرب ؟ الزجاجي يرفض ذلك ، ويقول : إنّ العرب نطقت بالكلام معرباً لأول وهلة . فإن قيل : وكيف حكمتم بسبق أحدهما ما داما وجدا معاً ؟ فالجواب أنّ الأشياء ، وإن لم تكن توجد إلاّ مجتمعة ، لتستحق التقديم والتأخير ، ويمثّل لذلك بقوله إنّ السواد عَرَض في الأسود ، والجسم أقدم من العرض بالطبع ، والعرض قد ينفصل عن الجسم ، فنقول إنّ الأسود قبل السواد ، مع أننا لم نر الجسم الأسود منفصلاً عن سواده ، ولا رأينا السواد قط عارياً عن الجسم ... ومثل ذلك قولنا إنّ الأسماء قبل الأفعال ، مع أنها وجدت معاً في النطق .

وعلى كل فقد أجاز بعض العلماء أن تكون العرب نطقت أولاً بالكلام غير معرب ، ثم رأت اشتباه المعاني فأعربته .

الإعراب وعلة دخوله في الكلام :

لو اختفى الإعراب لالتبست المعاني ، وتشاكلت الألفاظ ؛ إذ الإعراب علَم المعنى في اللفظ ، وبه نهتدي إلى معنى الفاعلية أو المفعولية أو الإضافة ... هذا

موجز رأي النحويين في علة دخول الإعراب في الكلام ، عرضه الزجاجي بشيء من التفصيل والتمثيل .

ويُستثنى قطرب من النحويين لأنه لا يرى رأيهم . بل يرى أن اتفاق الإعراب في زيد من قولنا : إنّ زيداً أخوك ، ولعل زيداً أخوك ، وليت زيداً أخوك ، لم يدل على اتفاق المعنى . وإن اختلاف الإعراب في قولنا : ما زيد قائماً ، وما زيد قائم ، لم يدل على اختلاف المعنى . إنّ قطرباً يرفض رأي النحويين ، ويرى أنّ العرب لجأت إلى الإعراب للتخلص من التقاء الحروف الساكنة ، وليعتدل الكلام ما بين حركة وسكون .

ويرد الزجاجي قول قطرب بما رد به النحويون من أنه لو صح زعم قطرب لكانت الحركة الواحدة مجزئة للتخلص من التقاء السواكن . ولكُنا رأينا كثيراً من جر الفاعل ونصبه ورفع المفعول وجره ... ولما كنا رأينا الإعراب يسير في كلامهم على هذا النسق من الترتيب والاطراد .

الإعراب أحركة هو أم حرف ؟

مذهب البصريين أن الإعراب حركة وليس حرفاً ؛ إذ لو كان حرفاً لما دخل على حرف . وأما الكوفيون فيرون أن الإعراب يكون حركة ؛ فيدخل على حرف ، ويكون حرفاً ؛ فيقوم بنفسه . وقد يكون الإعراب بعد ذلك سكوناً (كما في المضارع الصحيح) أو حذفاً (كما في المضارع المعتل) . وينبه الزجاجي على أن الإعراب قد يكون حرفاً ـ عند سيبويه ـ في موضع واحد ، ولعلة تسوق إليه ، وهذا غير ناقض للأصل . أما هذا الموضع فهو الأفعال الخمسة التي ترفع بثبات النون ، وتنصب وتجزم بحذفها . وعلة ذلك أنه لو جعلت النون حرفاً ثابتاً دوماً ودخلته حركات الإعراب ، لوجب إذا وقع عليه السكون أن تحذف الألف أو الواو أو الياء من قبله ، فتلتبس المعاني لضياع الضمائر الساقطة ، لذلك

جعلت النون علَم الرفع ، فوجب حذفها عند الجزم ، لأن الجزم يسكن المتحرك ويحذف الساكن .

وأما النصب فقد ضم في هذا الباب إلى الجزم ، كما ضم في تثنية الاسم وجمعه إلى الجر ؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء .

ويرد الزجاجي بعد ذلك عما يحتج به أو يسأل عنه كقولهم : لماذا لم تكن الألف والواو والياء في الأفعال الخمسة هي حروف الإعراب ؟ وكيف جاز أن يجيء الفاعل في مثل « يفعلان وتفعلون » قبل حركة الإعراب ؟

الإعراب ولم وقع في آخر الاسم دون أوله ووسطه ؟

سبق أن أشرنا إلى هذه المسألة في قسم الاسم[1] فلا حاجة إلى إعادتها هنا .

معنى الرفع والنصب والجر والجزم :

يشرح الزجاجي معنى هذه الكلمات الأربع التي هي الرفع والنصب والخفض والجزم عن طريق اللغة ، فيقول : إنما سمي الرفع رفعاً لأن المتكلم به يرفع حنكه إلى الأعلى حين النطق به ، وسمي الفتح فتحاً لأن المتكلم يفتح فاه ، ويباعد بين حنكيه حين النطق به ، وأما الجر فسمي بذلك لأنه يجر ما قبله ليوصله إلى ما بعده ، نحو : مررت بزيد ، فالباء أوصلت مرورك إلى زيد ، ومثله : المال لعبد الله ، وهذا غلام زيد . ولا ينسى الزجاجي أن جماعة من الكوفيين يسمون الجر خفضاً ، فيخرج معناه بذلك عما علله به من أمر الجر ، فيقول إنّ هؤلاء قد لاحظوا انخفاض الحنك إلى الأسفل ، وميله إلى إحدى الجهتين عند النطق بحركة الخفض .

وأما الجزم فمعناه القطع ، وكأنه سمي بذلك لقطعه الإعراب عن الكلمة ،

---

(١) انظر ص ٥٥ من هذا البحث .

هذا هو الأصل فيه ، ثم أطلق على حذف الحرف أيضاً : لأنه يشبه حذف الحركة ؛ إذ كلاهما حذف . ويورد الزجاجي بعد ذلك كلاماً ينسبونه إلى المازني ، فيشرحه ثم يرده ، ويثبت شكه في نسبته إليه .

العلة في تسمية النحو :

يروي الزجاجي تحت هذا العنوان ما شاع من خبر أبي الأسود الدؤلي ، وما قيل حول وضعه للنحو ، وسبقه إلى ذلك ، وأنه قال : انحوا هذا النحو أي اقصدوه ، وإنّ النحو ـ على ذلك ـ هو القصد ، ثم غلب هذا الاسم على علم العربية حتى عرف به .

فائدة تعلم النحو :

يرى الزجاجي للنحو فوائد كثيرة ، منها أنه يوصل إلى التكلم بكلام العرب غير مبدل ولا مغير ، ومنها تقويم كتاب الله ، وفهم الحديث النبوي ... ويورد بعد ذلك ما أثر من أقوال تحث على تعلم العربية وتبين فضلها ، فيروي أقوالاً لابن عباس ، وأبي بكر ، وعمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب . ثم يقول : إنّ الشعر ـ وهو ديوان العرب ـ لا تمكن إقامته ولا فهمه إلا بمعرفة النحو . ويختم حديثه بالرد على من احتج لعدم ضرورة النحو بفهم الكلام العامي غير المعرب ، فيقول : إنما يكون ذلك في المتعارف المشهور ، ولو التبس على المرء معنى من المعاني وأراد إيضاحه لم يمكنه ذلك بغير معرفة الإعراب .

الفرق بين النحو والإعراب واللغة والغريب :

أما النحو فقد تحدث عنه في باب « علة تسمية النحو » ويزيد هنا أنهم قد يطلقون على النحو اسم الإعراب ، كما يطلقون على الإعراب اسم النحو سماعاً ؛ لأن المقصود منهما علم واحد . وأما الإعراب فهو البيان ، ولما كانت الحركات تبين

عن المعاني فقد سميت به . وأما اللغة أو اللسن فهي ما يتكلم به القوم . وما قلّ سماعه منها ولم يدر في غير أفواه الخاصة فهو الغريب .

التنوين وعلة دخوله في الكلام :

يدخل التنوين في الكلام لمعان ثلاثة :

١ ـ أن يكون للفرق بين الخفيف من الأسماء وغير الخفيف ؛ فالتنوين ثقيل لا يدخل على ثقيل . وجعله سيبويه فارقاً بين المتصرف الخفيف من الأسماء وغير المتصرف . وجعله الكوفيون فارقاً بين المفرد والمضاف .

٢ ـ أن يكون عوضاً عن محذوف من الكلمة ، فقولك « جوارٍ » مثلاً أصلها جواري ، فاستثقلت الضمة على الياء ، فحذفت ، فنقص بناء الكلمة ، فعوّضت التنوين ، وكذلك في حال الجر . وأما في النصب فنبقيه على حاله لخفة الفتح .

٣ ـ أن يكون فرقاً بين المنكر والمعرف من الأسماء المنتهية بالزوائد نحو : عمرويه وسيبويه ؛ لأنهم أجروا هذه الألفاظ مجرى الأصوات ، فمنعوها الإعراب ، وبنوها على الكسر . فإذا أرادوا تنكيرها نوّنوها كما فعلوا في حكاية الأصوات .

ـ ٤ ـ

عرض تاريخي

كانت نظرتنا إلى كتاب الإيضاح فيا سبق نظرة عامة ، استعرضنا من خلالها المواد التي احتوى عليها أو تألف منها . ومن حق الزجاجي علينا بل من حق الكتاب نفسه أن ننظر إليه نظرة خاصة ، لا نتجه بها إلى المادة العلمية المعروضة فيه ، وإنما نوجهها إلى تطور هذه المادة أو تاريخها . ومن الغبن للزجاجي أن ننظر إليه من خلال كتابه على أنه نحوي فقط ، وهو الذي كان فيه نحوياً يبحث مسائل النحو ومشكلاته كما يبحثها غيره ، وكان ـ إلى حد ما ـ مؤرخاً يستعرض الآراء النحوية استعراضاً تاريخياً ؛ فيبدأ بها منذ نشأتها الأولى ثم يحاول تتبع سيرها على ألسن النحويين ، فيطلعنا بذلك على جانب من جوانب تطورها أو تاريخها النحوي .

على أنا لا نعني أن كتاب (الإيضاح في علل النحو) كتاب في تاريخ النحو ؛ إذ لم يكن التأريخ للنحو غاية سعى إليها صاحبه ، إلا أن أسلوب الزجاجي في عرض المسائل النحوية أسلوب راعى فيه التطور الزمني ، وكان فيه عالماً أميناً ، ومتتبعاً بصيراً . ولم يكن مجرد راوية ينقل ؛ وإنما كان ناقلاً ناقداً ، يستعرض ويختار ، ويختصر ويوجز .

ومن خصائص هذا الأسلوب التاريخي أنه عني بالكشف عن مصدر الفكرة الأول ، وبتتبعها لمعرفة ما آلت إليه ، ثم محاولة الربط بين حاضر الفكرة وماضيها . فأما الكشف عن مصدر الفكرة ، ومحاولة عزوها إلى صاحبها ، فيظهر عند الزجاجي في مثل قوله في حديثه عن أقسام الكلام : « وأول من سطر القول

بذلك سيبويه » فدل على أن سيبويه هو أول من سجل تقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف . على أنه لم يغفل عن ذكر ما روي من أن علي بن أبي طالب هو أول من قال بذلك . ولكنه ينقل هذا الخبر على أنه رواية رويت ، وليس لديه ما يؤيدها أو ينقضها .

وأما تتبعه للفكرة واستعراضه لما دار حولها من أقوال ، ورجعه كل قول إلى صاحبه فيظهر مثلاً حين تحدث عن الاسم وحده ؛ فذكر موقف سيبويه (١٨٠ هـ) منه ورأي أصحابه ، ثم ذكر رأي الأخفش الأوسط (٢١٠ هـ) ورد عليه ، ثم رأي ابن السراج (٣١٦ هـ) وعاد أخيراً إلى المبرد (٢٨٥ هـ) فوقف عند رأيه يفصل ويناقش .

وبمثل هذا التتبع تحدث عن امتناع الفعل من الخفض ؛ فبدأ برأي سيبويه وشرحه وأورد ما قيل فيه ، ثم انتقل إلى رأي الأخفش الأوسط فشرحه ، وبين الصلة بينه وبين قول سيبويه ، بل بيّن كيف يعود قول الأخفش إلى المصدر الأول الذي هو قول سيبويه ، وخلص من ذلك إلى الحكم بأن كل كلام قيل في علة امتناع الفعل من الخفض فهو مشتق من قول سيبويه وراجع إليه .

وشبيه بذلك موقفه من رأي الفراء في علة دخول التنوين في الكلام ؛ إذ أتى على ذكره وبين أنه مأخوذ من قول سيبويه .

وتتبع القول في علة ثقل الفعل وخفة الاسم ، فذكر أقوال البصريين ، ثم انتقل إلى الكوفيين فعدد منهم الكسائي (١٨٩ هـ) فالفرّاء (٢٠٧ هـ) فهشام بن معاوية (٢٠٩ هـ) فثعلباً (٢٩١ هـ) .

وقد لا يكون بين النحويين خلاف في المسألة التي يبحثها ، فلا يكون هناك ضرورة لهذا العرض ، بل يكتفي أن يشير إلى إجماعهم على الأمر كأن يقول في الحديث عن العلة في تنكير الأفعال : « وهو جواب الجماعة ، لا ينفرد به قوم دون قوم » أو يقول : « الدليل على ذلك اجتماع النحويين كلهم من البصريين والكوفيين على أن الأفعال نكرات » فإذا انعدم الإجماع كان ذكر القول الأشيع هو المقدم عنده ، ثم

يتلوه قول المخالفين أو ما كان وجيهاً وجديراً منه بالذكر ، كما هو الأمر في « باب علة دخول الإعراب في الكلام » إذ ذكر قول النحويين ، ثم قال : « هذا قول جميع النحويين إلا قطرباً » واستمر يشرح رأي قطرب ويناقشه ويرد عليه . وكذلك فعل في « باب علة دخول الإعراب في آخر الاسم دون أوله ووسطه » إذ أفرد رأي كل من ابن الخياط والمبرد بالحديث لأنهما خالفا في ذلك ، وكانا على غير ما أجمع عليه النحاة .

ونرى الزجاجي أحياناً يصنف النحويين وفق آرائهم كما فعل حين تحدث عن الألف والواو والياء في التثنية والجمع فقال « اعلم أن للعلماء في ذلك ثلاثة أقوال ؛ قال الكوفيون كلهم : هي الإعراب نفسه . وقال المازني والمبرد والأخفش سعيد بن مسعدة : هذه الحروف دليل الإعراب وليست بإعراب ولا حروف إعراب . وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما : هذه الحروف هي حروف الإعراب » .

ثم شرح كل قول من هذه الأقوال وناقشه . ولا شك أن تقسيم العلماء وفق آرائهم ، وذكر هذه الآراء وشرحها ، يساعد على معرفة الآثار المتبادلة فيما بين العلماء ، كما يساعد على معرفة الرأي القوي الذي كان له النفاذ والشيوع ، وكانت له الغلبة والحياة .

ويراعي الزجاجي هذا التسلسل الزمني حتى في ترتيبه للشواهد حين يحتاج إليها ، ولا يكتفي به في عرض آراء النحاة ، فقد أراد في بعض أبواب الكتاب أن يبين قيمة العربية فبدأ بالاستشهاد القرآني ثم بالحديث ثم بأقوال نسبت إلى ابن عباس وأبي بكر وعمر وعلي .

والخلاصة إن أبا القاسم الزجاجي كان يتتبع المسألة النحوية التي يبحثها محاولاً أن يكشف عن مصدرها ، فيثبت نسبتها إليه ، ثم يسير معها عبر الزمن ليظهرها في ثوب جديد من التعبير على ألسن أخرى تناولتها . بل لقد تعرض لتاريخ الحركة النحوية بصورة عامة ؛ فذكر ما شاع من خبر أبي الأسود الدؤلي الذي قيل إنه أول من بدأ العمل النحوي في عهد زياد ، وأنه أخذ ذلك عن علي بن أبي طالب .

- ٥ -

عرض مذهبي

رأينا في حديثنا عن مذهب الزجاجي النحويّ أنه كان ابن عصره وبيئته في بسط المذهبين النحويين ، والأخذ منهما بطرف ، كما رأينا أنه كان أكثر ميلاً إلى مذهب البصريين ، وإن استعراضنا للمسائل الخلافية التي تعرض لها كتاب الإيضاح ليؤيد فكرتنا السابقة عن مذهب الزجاجي في النحو .

أ ـ الزجاجي بين البصريين والكوفيين

لقد ذاع أمر الخصومة بين البصريين والكوفيين من النحويين ، حتى أصبح الخلاف بينهم موضوعاً للدرس والتأليف ، فدرست عوامله ونوازعه ، وبحثت مسائله ، وقام العلماء يحكمون بين الطرفين معتمدين سبيل العدل و (الإنصاف) .

إلا أن الحق الذي لا مرية فيه أن البصريين كانوا أوفر حظاً من خصومهم ، فكثرت مؤلفاتهم وشاعت ، وعاشت آراؤهم سيدة متبعة إلى يوم الناس هذا ، على حين لا نجد للكوفيين مؤلفاً يجمع شتات آرائهم ، وإنما هي أقوال منثورة ، نقع عليها في تضاعيف كتب البصريين ، أو هي استدراكات يسيرة تذكر بعقب الأصول ، أما كتبهم التي وضعوها واتضحت فيها أصول مذهبهم ، فلم تكتب لها الحياة طوال العصور السالفة ، وما عاش منها لم يكتب له أن يرى نور الطباعة والنشر إلا في هذا العصر المتأخر[1] .

---

(١) ظهر في هذا العصر من كتب الكوفيين كتاب (مجالس ثعلب) و(معاني القرآن) للفراء وفيه كثير من آراء الكوفيين النحوية ، إذ هو تخريج لأساليب القرآن العزيز من جهة النحو . ومن الكتب التي حاولت أن تضم قواعد الكوفيين في النحو كتاب (الموفي في النحو الكوفي) =

وإنه ليجدر بنا الآن ـ وقد اندثر عهد الخلاف وماتت دوافعه ـ أن نعود إلى النحو جميعه ؛ كوفيه وبصريه ، فننشره ونتدارسه ، فقد يكون في نحو الكوفيين المغمور ما هو أكثر ملاءمة للغتنا وتطورها من نحو البصريين ، وحسبنا أن نعود إلى كتاب « الإنصاف في مسائل الخلاف » لابن الأنباري ونطالع فيه آراء البصريين والكوفيين ، لنعلم أن الحق لم يكن دوماً إلى جانب البصريين ، وأنّ نظرة الكوفيين في بعض المسائل كانت أكثر سداداً وتفهماً لواقع اللغة من نظرة البصريين .

ولا شك أن خير المصادر لأقوال الكوفيين تلك الكتب التي وضعها المنصفون من العلماء ، فأعطوا كل ذي حق حقه ، وذكروا لكل طرف نصيبه من الإحسان والإساءة ، وأبو القاسم الزجاجي واحد من هؤلاء الذين يؤلفون « ذاكرين ما بين البصريين والكوفيين من الخلاف ، ومحتجين للفريقين بأجود ما احتجوا به ...غير متحاملين على أحد من الفريقين »[1] ثم إنه تلقى علم كل من الطرفين من أصحابه مباشرة ، فأخذ عن ابن السراج تلميذ المبرد ، كما أخذ عن أبي موسى الحامض تلميذ ثعلب ، وعن الزجاج تلميذهما جميعاً .

ونحن إن كنا نظرنا إلى كتاب الإيضاح فيما سبق نظرة عامة ، استعرضنا فيها مواده ، ونظرة أخرى تاريخية ، فقد يفيدنا الآن أن ننظر إليه من الوجهة المذهبية في النحو لنرى ما سجله من آثار الخلاف بين البصريين والكوفيين .

لقد كان للخلاف بين البصريين والكوفيين نصيب في كتاب الإيضاح ؛ فكان الزجاجي إذا بحث مسألة من مسائل النحو دار حولها شيء من الخلاف بين النحويين ، يذكر هذا الخلاف ، ويذكر الآراء المتباينة شرحاً وتفصيلاً ، ورداً أو قبولاً ، مع نسبة كل رأي إلى صاحبه .

= لعبد القادر الكنغراوي المتوفى سنة ١٣٤٩ هـ ، وهو من مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق وتحقيق الأستاذ محمد بهجة البيطار .

(١) من حديث الزجاجي عن منهجه في مقدمة كتابه (الإيضاح في علل النحو) .

والمسائل التي تناولها الزجاجي بالبحث ، وكانت هي أو عللها مثار الخلاف بين البصريين والكوفيين ، سبع مسائل هي :

١ - الفعل والمصدر أيهما اشتق من صاحبه ؟
٢ - الإعراب أحركة هو أم حرف ؟
٣ - المستحق للإعراب والمستحق للبناء من الأسماء والأفعال والحروف .
٤ - علة دخول التنوين في الكلام .
٥ - علة ثقل الفعل وخفة الاسم .
٦ علة امتناع الاسم من الجزم .
٧ - إعراب التثنية والجمع .

كان الزجاجي في بعضها ميالاً إلى رأي البصريين - كما هو في المسألة الأولى منها إذ يقول : « نبدأ بذكر احتجاج البصريين لمذهبهم لأنه عندنا الصحيح » وفي المسألة السابعة أيضاً إذ يقول : « نبدأ بذكر احتجاج مذهب مذهب ، وماله وما عليه ، ونختم الكتاب بمذهب سيبويه ، وما احتج به له وعليه ؛ لأنه عندنا هو الصواب دون غيره ... » ، وكان في بعضها راوية ينقل عن الطرفين ، ويسجل ما لهما وما عليهما ، دون أن يشير إلى رأيه في الموضوع ، كما هو شأنه في المسألتين الرابعة والخامسة .

وإذا بحثنا عن هذه المسائل في كتاب الإنصاف لابن الأنباري وجدنا فيه مسألتين منها فقط ، هما المسألة الأولى - وهي المسألة الثامنة والعشرون من مسائل الإنصاف - والمسألة الأخيرة - وهي الثالثة من مسائل الإنصاف - وأما سائر هذه المسائل فقد تفرد الزجاجي بذكرها على تقدم عهده عن ابن الأنباري .

ويتبين لنا بالموازنة بين ما ذكره كل من الزجاجي وابن الأنباري من هذه المسائل ، أن الزجاجي كان أقل عناية بالحجج النظرية والعلل الفلسفية من ابن الأنباري ، وأن أكبر عنايته كانت موجهة إلى ما يجري من هذه الحجج والعلل على

أوضاع النحو واللغة ، ومن هنا كان الاختلاف في عرض المسألة الواحدة عند كل منهما ، وفي الحجج التي يوردها للطرفين .

كما يتبين لنا امتياز الزجاجي بنسبته الرأي إلى صاحبه ، أو ذكر من يقول به من العلماء ، فبينما يقدم ابن الأنباري لكل دليل يورده بقوله « ومنهم من تمسك بأن الدليل ... » دون ذكر أحد من أصحاب هذا الدليل نجد الزجاجي يعزو القول إلى قائله فيقول قال الفراء أو قال الكسائي ، أو يذكر عالماً أخذ بهذا الرأي فيقول مثلاً : « دليل آخر للبصريين وكان شيخنا أبو إسحاق الزجاج رحمه الله يستدل به » .

وإذا أحصينا الذين روى الزجاجي عنهم في كتاب الإيضاح من رجال المذهبين وجدناهم متساوين عدداً ، ومتسلسلين زماناً من عصر الخليل إلى عصر الزجاجي نفسه ، وهذا جدول بأسمائهم مرتب حسب مذهبهم النحوي وسني وفاتهم .

الخليل بن أحمد (١٧٥ هـ)

البصريون		الكوفيون	
سيبويه	١٨٠ هـ	الكسائي	١٨٩ هـ
قطرب	٢٠٦ هـ	الفراء	٢٠٧ هـ
سعيد بن مسعدة (الأخفش)	٢١٠ هـ	هشام بن معاوية	٢٠٩ هـ
المازني	٢٤٩ هـ	ثعلب	٢٩١ هـ
المبرد	٢٨٥ هـ	الحامض	٣٠٥ هـ
ابن السراج	٣١٦ هـ	ابن الأنباري	٣٢٧ هـ

وقد روى عن غير هؤلاء ممن خلط بين المذهبين ، وأخذ عن الطرفين ، وعدّ بغدادياً كما سنرى ، وجملة القول إن بحث الزجاجي لبعض مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين يعطينا نماذج من علل كل منهم ، ويطلعنا على منهج تفكيرهم النحوي ، بل يلفتنا إلى أن الكثير مما دار الخلاف حوله لا يعدو كونه أمراً نظرياً جدلياً ، غير ذي قيمة عملية ، وإن الكثير من هذا الخلاف تناول العلة

في ذاتها أكثر مما تناول المعلول ، إذ كثيراً ما اتفق النحويون على حكم ، ثم فرق بينهم الخلاف في تعليله .

ب ـ مذهب البغداديين والزجاجي

من تمام النظرة التاريخية إلى كتاب الإيضاح أن نساير حياة النحو وتطور مذاهبه فيه ، وأن تقف فيه حيث وقف صاحبه به ، والزجاجي لم يقف عند الرواية عن البصريين والكوفيين ، وذكر ما اختلفوا فيه ، بل تابع السير فروى عمن جاء على أعقابهم ومزج بين آرائهم جميعاً .

وإن بوادر الخلاف في الرأي إذا كانت قد أطلت بين الخليل (١٧٥ هـ) والرؤاسي ، وتركزت بين سيبويه (١٨٠ هـ) والكسائي (١٨٩ هـ) ، وبلغت أشدها بين المبرد (٢٨٥ هـ) وثعلب (٢٩١ هـ) ، فإن أوارها أخذ يخبو فيما بعد بين تلاميذ المبرد وثعلب ، أولئك التلاميذ الذين فتحت لهم بغداد أبوابها ، وازدحمت بهم مساجدها ، وامتلأت بهم قصور الخلفاء وغيرهم فيها ، فكانت بيئتهم أرحب من البصرة والكوفة وأوسع ، وكانت أبعد عن حمى التعصب ، وحماسة الجدل ، وعزة التمسك بالرأي ، وكانت بغداد ملتقى علماء البصرتين ، فكان فيها بسط للعلم واختيار للآراء ، وأخذ من كل طرف بقول ، على تفاوت في مدى هذا الأخذ ونفاذه .

وفي هذا العصر (البغدادي) عاش الزجاجي ، وعن هؤلاء العلماء الذين مزجوا نحو البصرة بنحو الكوفة تلقى علومه ، أخذ عن ابن كيسان (٢٩٩ هـ) والزجاج (٣١١ هـ) والأخفش الصغير (٣١٥ هـ) ، وكان كل من هؤلاء الثلاثة تلميذاً للمبرد وثعلب . كما أخذ عن علماء بغداديين آخرين كابن رستم الطبري وابن الخياط وابن شقير ، وكان عدد الذين روى عنهم من البغداديين لا يقلّ عمن روى عنهم من بصريين أو كوفيين . وحديث الزجاجي عن هؤلاء يبيّن لنا كيف حصل التمازج ؟ وكيف نشأت هذه الطبقة ذات العقلية المعتدلة ، والآراء القائمة على الانتخاب والاختيار ؟

فبعض هؤلاء كان كوفياً ، بل من أعلام الكوفيين ، ثم أخذ عن البصريين حتى أحاط علماً بالمذهبين ، يقول الزجاجي « ومن علماء الكوفيين الذين أخذت عنهم أبو الحسن ابن كيسان ، وأبو بكر ابن شقير ، وأبو بكر ابن الخياط ، لأن هؤلاء قدوة أعلام في علم الكوفيين ، وكان أول اعتمادهم عليه ، ثم درسوا علم البصريين بعد ذلك فجمعوا بين العلمين »[1] وقصة تحوّل الزجاج عن ثعلب إلى المبرد ليست بعيدة عنا .

وترينا رواية الزجاجي لآراء البغداديين كيف قامت طريقتهم على انتخاب الرأي الموافق ، دون النظر إلى نزعة صاحبه ، وأنهم كانوا أحراراً في اختيارهم . كما ترينا أي النحوين البصري والكوفي كان أكثر نفاذاً وسيرورة بين المعتدلين من العلماء . وإذا كان نحو البصرة هو الذي غلب فيما بعد ، وكان حظه من الحياة أوفر ، فإن هذا لا يعني أن نحو الكوفة أهمل ، بل لقد كان من البغداديين من يميل إلى رأي الكوفيين في كثير من المسائل ويقول به ، ففي بحث المستحق للإعراب من الأسماء والأفعال والحروف كان رأي الخليل وسيبويه وجميع البصريين أن المستحق للإعراب من الكلام هو الأسماء . وأما الأفعال والحروف فمستحقة للبناء . وكان رأي الكوفيين أن الإعراب للأسماء والأفعال وأما البناء فللحروف فقط . وكان من أدلة الكوفيين على صحة رأيهم أن قالوا : « إذا كانت الأسماء قد استحقت الإعراب لاختلاف معانيها حتى إننا أعربنا الفعل المضارع لمضارعته الأسماء ، فإن الأفعال أيضاً تختلف معانيها كما اختلفت معاني الأسماء ؛ فتكون ماضية ومستقبلة ، وموجبة ومنفية ، ومجازىً بها ، ومأموراً بها ، ومنهياً عنها ، وتكون للمخاطب ، والمتكلم ، والغائب ، وللمذكر والأنثى ، فإن كان اختلاف المعاني أوجب للأسماء الإعراب عندكم ، فاختلاف هذه المعاني في الأفعال يوجب إعرابها ؛ لأنها مثل ذلك أو أكثر . وإلا فما الفرق ؟ » يقول الزجاجي « وكان ابن

---

(١) الإيضاح : ٧٩

شقير يعتل بمثل هذا الاعتلال ويردده كثيراً ، وكان شديد التعصب مع الكوفيين على البصريين مع اعتقاده مذهب البصريين .. »[1] .

فابن شقير كان عالماً بغدادياً قال بأكثر آراء البصريين ، ولكن هذا لم يمنعه أن يقول برأي للكوفيين استحسنه في مسألة ما . وعلى مثل هذا المزج والاختيار قام مذهب بغداد .

أما الزجاجي نفسه ، فكان يعرض أقوال البصريين والكوفيين وحججهم ، وكان الميل إلى البصريين هو الغالب عليه . وموقفه من هذين الطرفين ، وآراؤه هو آخر ما نتحدث عنه في تأريخنا لمواد كتاب الإيضاح .

لقد كانت نظرة الزجاجي إلى النحو نظرة تقوم على الإجلال والتقدير ؛ لأن النحو هو العلم الذي تعرف به لغة القرآن الكريم ، وتدرك به أحاديث النبي .

فما زالت العربية - إلى أيام أبي القاسم - شديدة الصلة بالدين ، فهي لغة القرآن وآلة علومه ، وهو الباعث على حفظها وخدمتها .

وليس في كتاب الإيضاح ما يدلنا على مفهوم (النحو) عند الزجاجي أو عند أهل عصره سوى ما كان من أمر الإشارة إلى أخذ معناه من كلمة أبي الأسود الدؤلي حين وضع شيئاً منه ثم قال : انحوا هذا النحو . وأما حده عند الزجاجي فهو اسم لهذا الجنس من العلم .. بل إن مدلول النحو قد يضيق عنده حتى يصبح مقصوراً على الإعراب فيقول « ويسمى النحو إعراباً . والإعراب نحواً ، سَماعاً ؛ لأن الغرض طلب علم واحد » ولعله يريد بذلك أن يبرز لنا اهتمام النحاة بالإعراب خاصة من بين موضوعات النحو عامة . وعلى كل فإن هذا الباب الذي تحدث فيه الزجاجي عن حدود النحو واللغة والإعراب والغريب يعطينا فكرة عن وضع المصطلحات واستعمالها

---

(١) الإيضاح : ٨١

في ذلك العصر ، فهي مصطلحات مازالت ملتصقة بالمعنى اللغوي للمصطلح ، لم تبتعد عنه ، فالنحو من نحا ينحو أي قصد يقصد ، والإعراب من أعرب ، أي : أبان ، ثم سميت الحركات إعراباً لأنها تبين عن المعاني ... وأما اللغة فهي العربية ...

ومثل هذه الصلة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي ما نجده عند الزجاجي حين يتحدث عن معنى الرفع والنصب والجر أو الخفض ، فيجعلها مأخوذة من حركة الحنك عند التلفظ بها .

على أن الأمر الذي يجب أن نقف عنده ، ونعظم شأنه ونحن نؤرخ لعمل الزجاجي هو تأليفه في العلل ، وحديثه عنها هذا الحديث النظري المجرد .

فقد دارت العلة على ألسن النحويين منذ القديم ، قبل الزجاجي وبعده ، ولكن لم يتحدث عنها أحد من الذين سبقوه ، لقد كانوا يعلّلون بعض أحكامهم ويلتمسون العلل للظواهر اللغوية أو النحوية التي وجدوها ، ولكنهم لم يتحدثوا عن التعليل نفسه من أين استقوه ؟ وما أنواعه ومسالكه ؟ وعمل أبي القاسم الزجاجي هو أول خطوة في هذا السبيل إن صح أنه أول من ألف في العلة كما ذكر هو عن نفسه .

ولست أقصد هنا إلى الحديث عن تاريخ العلة في النحو العربي ، ولكني أريد أن أذكر أن خطوة الزجاجي هذه - وإن لم تكن الأولى - يمكن أن تعد بدء التطور في تاريخ العلة ، وفاصلاً بين مرحلتين اثنتين : مرحلة التعليل بأعقاب الأحكام النحوية كما هو الأمر عند سيبويه ، ومرحلة الحديث عن التعليل ذاته : مصادره وأنواعه ومسالكه ، كما هو الأمر عند ابن جني . وبعبارة أوضح يمكن أن نعدّ عمل الزجاجي فاصلاً بين مرحلة التعليل ومرحلة تأريخ التعليل ، كما يمكن النظر إلى حديثه عن العلة على أنه أول حديث نظري مجرّد وصل إلينا في هذا الباب .

مصادر ترجمة الزجاجي

١ - إشارة التعيين إلى تراجم النحاة واللغويين لأبي المحاسن عبد الباقي الشافعي . (مخطوط في دار الكتب المصرية بالقاهرة . رقم ١٦١١٢ تاريخ) الورقة ٣٦

٢ - الإكمال في رفع الارتياب عن المختلف والمؤتلف من الأسماء والكنى والأنساب لابن ماكولا (مخطوط في دار الكتب المصرية بالقاهرة رقم/٨ مصطلح حديث) ج ٢ ورقة ١١

٣ - إنباه الرواة على أنباء النحاة للقفطي٢/١٦٠

٤ - الأنساب للسمعاني ٢٧٢

٥ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٢٩٧

٦ - تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١/١١٠ والذيل ١/١٧٠

٧ - تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر (مخطوط في المكتبة الظاهرية بدمشق رقم / ٨ تاريخ) ج ٤٣٢/٩

٨ - الجُمَل للزجاجي . فيه مقدمة لمحققه الشيخ ابن أبي شنب .

٩ - روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات لمحمد باقر الموسوي ٤٢٥

١٠ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي ٢/٣٥٧

١١ - طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي ١٢٩

١٢ - طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة (مخطوط في الخزانة التيمورية بدار الكتب المصرية بالقاهرة رقم / ٢١٤٦ تاريخ تيمور) ٢/٦٥

١٣ - عيون التواريخ لابن شاكر الكتبي (مخطوط في دار الكتب المصرية بالقاهرة رقم ١٤٩٧ تاريخ) وفيات سنة ٣٤٠ هـ

١٤ - فهرسة ابن خير الإشبيلي ٣٤٤

١٥ - فهرسة ابن النديم ٨٠

١٦ - الكامل لابن الأثير ١٩٤/٨

١٧ - مرآة الجنان وعبرة اليقظان لليافعي ٢/٣٣٢

١٨ - النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي ٢/٣٠٢

١٩ - نزهة الألبا في طبقات الأدباء لابن الأنباري ٣٧٩

٢٠ - وفيات الأعيان لابن خلكان طبعة باريس ١/٣٨٩ و طبعة بولاق ١/٣٤٩

الفهرس

الزجاجي واحد من أفاضل علماء هذه الأمة . كانت له مشاركات في اللغة ونحوها وصرفها وفي الأدب والعروض والفقه وغير ذلك .

وكان له في النحو مزج جميل بين نحو المدرستين ، واجتهادات موفّقة .

وكتابنا هذا حديث واف عن الزجاجي : نسبه ونشأته ووفاته وشيوخه وتلامذته وثقافته ومذهبه النحوي وأسلوبه ومؤلفاته .

ثم عن كتابه (الإيضاح في علل النحو) من الوجهتين التاريخية والمذهبية النحوية ، ثم مَظانّ ترجمته .

وعلى هذا ، فالكتاب مفتاح لشخصية الزجاجي وثقافته ، بقدر ما هو مفتاح لكتابه : الإيضاح .